الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة–
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية–شعبة التاريخ

التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر (1965–1978م)

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:
- صبرينة لعزيزي.
- حياة بكرالس.

تحت إشراف:
الأستاذ: عبد القادر فلوح

السنة الجامعية
2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة

المختصـرات

معاني رموز الكلمات:

- **(ج)** = جزء.
- **(د ج)** = دينار جزائري.
- **(د ت)** = دون تاريخ النشر.
- **(تق)** = تقديم.
- **(تر)** = ترجمة.
- **(ف)** = فصل.
- **(ط)** = طبعة الكتاب.
- **(ط–خ)** = طبعة خاصة.
- **(ص)** = صفحة.
- **(ص–ص)** = صفحات متتالية.
- **(م)** = التاريخ الميلادي.
- **($م^3$)** = متر مكعب.
- **(هـ)** = التاريخ الهجري.

أ- باللغة العربية:

شهدت الجزائر في مرحلتها الانتقالية 1965-1978، تحولات جذرية برئاسة هواري بومدين، مست كل الميادين، وهذا ما انعكس ايجابا على حياة الشعب الجزائري، هذا راجع إلى سياسة الرئيس بومدين، ففي الجانب الاقتصادي جاء بنظام التخطيط، والذي تمثل في المخططات الانمائية التي جاء بها، والتي أدت بدورها إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري، من خلال الاصلاحات التي جسدها الرئيس بومدين في المجتمع، والتي هدف من خلالها إلى القضاء على كل الأزمات الاجتماعية، هذا ولا ننسى جهوده الجبارة من أجل إعادة مقومات الشخصية الوطنية العربية والاسلامية الجزائرية.

ب- باللغة الأجنبية (الفرنسية):

Algérie témoin dans la phase de transition 1965-1978, changement radical, dirigé par Howari Boumediene, touché tous les domaines, qui ont impacté positivement sur la vie du peuple algérien, cela est dû à la politique du president Boumediene, dans la côté économique est venu le système de planification, qui sont sortis, qui à son tour conduit à l'amélioration des conditions sociales du peuple algérien, à travers les réformes contenues dans la communauté et que le but de ce qui pour éliminer toutes les crises sociales de cela, et ne pas oublier ses grandes efforts en vue de restaurer les éléments personneles de l' Algérie arabe et islamique national.

شكـــــر وعـــــرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة...

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل...

"كن عالما...فإن لم تستطع فكن متعلما...فإن لم تستطع فأحب العلماء فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر الأستاذ المشرف: **فلوح عبد القادر**.

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث ونخص بالذكر:

الأستاذ: **جعفر قرين**.

أما الشكر من النوع الخاص فنحن نتوجه به إلى كل من لم يقف إلى جانبنا ومن وقف في طريقنا وعرقل مسيرة بحثنا، فلولا وجودهم لما أحسسنا بمتعة البحث، ولا حلاوة المنافسة الإيجابية، ولولاهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر...

الإهـــــــــداء

إلى أرواح الشهداء الطاهرة...

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني...

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي...

إلى أغلى الحبايب **أمي**.

إلى رمز الرجولة والتضحية...إلى من دفعني إلى العلم وبه أزداد افتخارا...

أبي الغالي

إلى من هم أقرب إلي من روحي...

إخوتي: **خديجة، فاطمة الزهراء، سمية، خولة، شهرزاد**

وأخي الوحيد: **خيرالدين**.

إلى من دعمني في مسيرتي الدراسية

خالتي وزوجها

إلى الأخوات التي لم تلدهم أمي...

إلى أصدقائي: **رندة، منال، فاطمة، خيرة، إسلام، أحمد**.

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي...

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع...

صبرينـــــة

0 220406
119021

الإهـــــــــداء

إلى شعلة الحياة التي أنارت مستقبلي..إلى شمعة ذاب فتيلها حتى الانتهاء...

وأبت إلا أن ترى مستقبلي مضاء...إلى من تقابل أفراحي بالحمد والثناء...

إليك يا **أمي** يا أعظم أم

إلى من عمل ولم يبالي...حلمه أن أترقي المعالي...

إلى من يستحق ألف تحية إجلال...

إلى **أبي** الغالي

إلى براعم الزهور المتناثرة التي تحمل شذى وعبيرا...

يسقي أيامي فرحا وسعادة...

إخوتي : **احمد، جويدة، محمد، نجاة**

إلى الذين حملتهم لي طيات الأيام... وكانوا من الدنيا أفضل وسام...

إلى صديقاتي وأصدقائي: **سارة، منال، سكينة، سميحة، نعيمة،**

فاطمة الزهراء، سميرة، امينة، هواري.

إلى كل من ساندني في هذا العمل...

حيـــــاة

0 220406
119021

المقدمـــــــة

لقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة أمام أوضاع جد مزرية، ناتجة عن السياسة الاستعمارية التي كانت مطبقة في الجزائر، حيث تعددت المشاكل والصعوبات التي واجهت كيان الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال، من هياكل اقتصادية مشلولة، نتيجة هروب المستثمرين الفرنسيين بعد الاستقلال، وكذا أوضاع اجتماعية كارثية من أوبئة، فقر وجهل، وذلك نتيجة الأساليب الفرنسية اتجاه الشعب الجزائري.

وهذا ما أوجب على الحكومة الجديدة إيجاد الحلول اللازمة والسريعة وذلك من أجل القضاء على مخلفات المستعمر لتحقيق الاستقلال الكلي للبلاد، غير أن النظام السياسي للرئيس أحمد بن بلة وجد نفسه عاجزا عن حلها أمام حجمها وتطورها، وما زاد في تأزم الأوضاع الصراع على السلطة بين قيادة الثورة.

وبعد مرور سنوات قليلة على استقلال الجزائر، شهدت البلاد أحداث عسكرية بقيادة العقيد هواري بومدين، حيث أزاح الرئيس الأول للجزائر أحمد بن بله من الحكم وأودعه الإقامة الجبرية، وعقب هذه الحركة شهدت الجزائر تحولات هامة في الفترة الممتدة ما بين 1965-1978م، ولإنجاح هذه العملية قاد العقيد هواري بومدين البلاد نحو توجه وطني محدد، تمثل في النظام الاشتراكي الذي رآه كفيل بإحداث التغيير البناء في الجزائر، وكذا بناء دولة جزائرية قوية لا تزول بزوال الرجال ولا الحكومات، وقد كانت الإيديولوجية الجديدة التي اختارها الرئيس قائمة على التوجه الاشتراكي لأنه رأى أن التوجه الرأسمالي حلقة من حلقات استمرار النظام الاستعماري، الذي قوضته الثورة الجزائرية.

1- أسباب اختيار الموضوع: إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

• الرغبة في دراسة أوضاع الجزائر في مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين1965-1978م، والتطورات الشاملة التي عرفتها البلاد أثناء حكمه.

• قلة الاهتمام التاريخي بفترة ما بعد الاستقلال بجوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

• محاولة التعرف على جهود وتجربة الرئيس هواري بومدين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وإعادة الجزائر لمكانتها الدولية.

2- إشكالية الموضوع:

حتى تكون الإشكالية تخدم الموضوع الذي يدور حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائر في عهد بومدين، فقد ارتأينا أن تكون الإشكالية كالتالي:

-إلى أي مدى أثرت إسهامات الرئيس هواري بومدين في التطور الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للجزائر خلال الفترة 1965-1978؟ وما مدى نجاح هذه الإسهامات؟

وتتضمن هذه الاشكالية جملة من التساؤلات، والتي سيتم الإجابة عليها من خلال فصول المذكرة وهي كالتالي:

• ما هي أوضاع الجزائر العامة بعد الاستقلال مباشرة؟

• فيما تمثلت إستراتيجية الرئيس هواري بومدين لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ وماهي أهم انعكاساتها على الجزائر؟

• فيما تمثلت مجهودات الرئيس بومدين لتحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر؟

• ماهي الخطط التي انتهجها الرئيس هواري بومدين لاسترجاع الهوية الوطنية الجزائرية؟

3- أهداف الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في:

• التعرف على المراحل التي مرت بها الدولة الجزائرية في تكوينها.

• إبراز مجهودات الرئيس هواري بومدين في تطوير الجزائر في كل المجالات.

• المساهمة من خلال هذه الدراسة في التعريف بمرحلة حكم الرئيس هواري بومدين في الجزائر.

4- المناهج المتبعة في الدراسة:

للإجابة على ما أثرناه من إشكاليات ومن أجل الوصول إلى الحقائق فقد اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** ونظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا عليه في كتابة الأحداث والوقائع التاريخية.

- **المنهج التحليلي الإحصائي:** وقد استعملناه من أجل تحليل المعطيات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المقارنة بينها.

- **المنهج الوصفي:** واستعملناه لوصف مختلف الأوضاع في تلك المرحلة.

5- مضمون البحث:

تضمن عملنا مقدمة وخاتمة، إضافة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول.

- **الفصل التمهيدي:**

نتطرق فيه للحديث عن المجهودات التي بذلها الرئيس أحمد بن بلة من أجل تحسين هذه الأوضاع العامة للجزائر بين 1962-1965م.

- **الفصل الأول:**

نتناول فيه الوضع الاقتصادي للجزائر في عهد الرئيس بومدين، وكيف استطاع النهوض بالاقتصاد الوطني في تلك الفترة رغم جملة الصعوبات والعراقيل التي واجهته، كما تحدثنا عن سياسة الرئيس الاقتصادية وأسباب اختياره النظام الاشتراكي لتحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى الحديث عن الثورة الصناعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وعن المهام التي حددتها من أجل تحقيق ذلك، وكذا الحديث عن المخططات التنموية التي جاءت الثورة الصناعية وما أنجزته في مجال الصناعة الجزائرية إضافة إلى الثورة الزراعية والانجازات التي حققتها في دفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

- **الفصل الثاني:**

بما أن تحقيق التنمية الشاملة للبلاد تستدعي أيضا إصلاح الأوضاع الاجتماعية، فقد عالجنا في هذا الفصل البنية الاجتماعية للجزائر، وكذا الأزمات الاجتماعية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة، وبطبيعة الحال الحديث عن الإصلاحات والمجهودات التي قام بها الرئيس هواري بومدين من أجل تحسين الظروف المعيشية للشعب الجزائري.

- **الفصل الثالث:**

وقد أدرجنا فيه الأساليب التي انتهجها الرئيس هواري بومدين لتغيير الواقع الثقافي للجزائر، إضافة إلى الحديث عن النهضة الثقافية وضرورتها من أجل التخلص من بقايا الاستعمار الثقافية، وأهم إجراءات الرئيس بومدين في مجال التعليم وكذا التعريب، باعتبار أن اللغة العربية أحد أهم مقومات الشخصية الوطنية، وكذا الحديث عن النهضة الثقافية والفنية ودورها في ترسيخ الثقافة الجزائرية في أوساط الشعب الجزائري.

6- مصادر ومراجع البحث:

-**المصادر**: في دراستنا هذه اعتمدنا بشكل هام على مصادر أولية لهذه الفترة وأهمها:

• خطب الرئيس بومدين، باعتباره مهندس التجربة الاشتراكية في الجزائر، التي عملت على تحقيق ثورات اقتصادية، اجتماعية وثقافية في الجزائر، وتعتبر خطب الرئيس هواري بومدين مرجع هام لكل الباحثين.

• الميثاق الوطني1976م: باعتباره مصدر أولي احتوى على معلومات جد هامة حول أوضاع الجزائر بعد الاستقلال، وهذا ما مكننا من معرفة التطورات التي عرفتها الجزائر في فترة الرئيس بومدين.

• بنجامين ستورا: أمدنا بجملة من الحقائق باعتباره ممن عايش هذه الفترة خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي للجزائر بعد الاستقلال.

• ميثاق الثورة الزراعية: زودنا بجملة من المعلومات خاصة في المجال الاقتصادي.

- **المراجع:**

ومن المراجع التي أفادتنا بالتطور السياسي في الجزائر نذكر عبد القادر يولسان في كتابه الحكومات الجزائرية 1962-2006م، إلا أننا في بعض المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ركزنا على عبد العزيز وطبان الذي كان عنوانه الاقتصاد الجزائري، ماضيه وحاضره، أما الجانب الاجتماعي فاعتمدنا على عبد العالي دبلة بعنوان الدولة الجزائرية الحديثة.

- **الأطروحات الجامعية:**

• محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي في الجزائر: أفادنا خاصة في الجانب الاجتماعي.

• لبنى الكنز، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي: و تناولت هذه المذكرة الجانب الاقتصادي في فترة حكم الرئيس هواري بومدين.

- **الدوريات:**

• مجلة المستقبل العربي، العدد 17؛ 23: وهي مجلة شهرية أفادتنا في الجانب الثقافي للبحث خاصة في معركة التعليم والتعريب.

7- صعوبات البحث:

• ضيق المدة الزمنية والتي أثرت علينا بطريقة مباشرة في الحصول على المادة العلمية.

• انعدام الكتابات حول الموضوع لاعتبارات سياسية مختلفة، واختلافها إن وجدت، مما أثر علينا في الوصول إلى تصور فكرة موضوعية حول هذه المرحلة.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نوجه الشكر الجزيل للجنة المناقشة في تصحيحها للمذكرة وصبرها في قراءتها.

الفصل التمهيدي: الجزائر ما بين 1962-1965م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.

لم تكن قضية بناء الدولة الجزائرية وليدة الاستقلال، بل كانت قضية راودت الشعب الجزائري من أيام الاستعمار، فمنذ بيان أول نوفمبر 1954م، ومرورا بميثاق طرابلس وكل مواثيق الثورة التحريرية من بعد بهدف بناء دولة جزائرية حديثة، خاصة بعد الحرب المريرة التي خاضها الجزائريون، وورثت البلاد أزمات متعددة الأوجه، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد عمل المسئولون آنذاك في البحث عن حلول لتحسين أوضاع البلاد.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية 1962–1965م.

أعلن المجلس الوطني التأسيسي عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في اليوم 25 من شهر سبتمبر 1962م[1]، وبعد انتخابات المجلس وتسلمه مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة، وكذلك سلطات الحكومة المؤقتة، وإعلانه عن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعب، قام أعضاء المكتب السياسي[2] لحزب جبهة التحرير الوطني، المنبثقين عن مؤتمر طرابلس[3]،وعليه فقد توجه السيد أحمد بن بلة إلى مقر المجلس الوطني يوم 26 سبتمبر 1962م، للحصول على موافقة أعضاء المجلس على ترشيحه لهذا المنصب، وقد صوت لصالحه 141 نائبا مع رفض 13 نائب، وفي مساء يوم 28 سبتمبر 1962م عقد المجلس الوطني التأسيسي دورته الثالثة للاستماع إلى خطاب رئيس

---

(1) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر،1954–1962م**، ج2، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص 212.

(2) **المكتب السياسي:** يتمثل أعضاءه في: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت احمد، رابح بيطاط،، محمد بوضياف، محمد السعيد، الحاج بن علاء، وقد ضم الأعضاء الأحياء من لجنة التسعة باستثناء كريم بلقاسم الذي لم يفز بعضوية المكتب السياسي. **للمزيد أنظر:** محمد بن بشير العمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978م**، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997م، ص ص 43–44.

(3) **مؤتمر طرابلس:** انعقد بليبيا ضم أعضاء الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش وقادة الولايات الستة وبعض المسئولين، استمر من أواخر شهر ماي إلى بداية شهر جوان 1962م، وانتهى بوضع برنامج طرابلس الخاص بمستقبل الجزائر، تم فيه تكوين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وحدد السياسة العامة للبلاد وحدد الوسائل التي بواسطتها يمكن علاج المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة استقلالها. **للمزيد أنظر:** نفسه، ص 52.

الحكومة، ومنح الثقة لأعضاء حكومته المتكونة من 18 وزير[1]، والتي عين فيها العقيد هواري بومدين وزير الدفاع[2]، وبهذا رشح السيد أحمد بن بلة[3]، كأول رئيس حكومة بعد الاستقلال[4].

وبهذا حسمت قيادة الأركان التي كان على رأسها هواري بومدين الخلافات لصالحها، وعينت أحمد بن بلة أو سي حميمد كما كان يسميه رفاقه، أول رئيس للدولة الفنية التي رأت النور بفضل مليون ونصف مليون من الشهداء[5]، واثر ترشيحه أعلن بأن لقب رئيس الجمهورية في نظره، ليس أكثر من لقب مناضل في جبهة التحرير، أما موقف هواري بومدين من هذا الحدث فكان بأن مناضلو الجبهة اختاروا قيادة بن بلة، لأنه الرجل الجدير بالمنصب[6].

واصلت السلطة الوطنية عملها ونشاطها بعد الاستقلال، من خلال التحالف الذي تم حول برنامج طرابلس بين كل من القيادة التاريخية التي يمثلها أحمد بن بلة والقيادة الفعلية

---

(1) **للمزيد أنظر الملحق رقم:** 1 ص 94.

(2) **هواري بومدين:** إسمه الحقيقي هو محمد إبراهيم بوخروبة، ولد سنة 1932م بالقرب من قالمة، من عائلة فلاحية، درس في المدرسة القرآنية ثم بجامع الزيتونة بتونس، ليلتحق بعدها بجامعة الأزهر بمصر، التحق بالثورة في فيفري 1955م بمنطقة وهران، ثم عين قائدا لأركان الجيش، بعد الاستقلال أصبح وزيرا للدفاع وفي يوم 19 جوان 1965م، انقلب على نظام بن بلة، وفي العام نفسه أصبح رئيسا للجمهورية، دامت فترة حكمه إلى غاية وفاته في 1978م. **للمزيد انظر:** محمد الصالح الصديق، **أعلام من المغرب العربي**، ج3، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 843–844؛ محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص 15–18. **للمزيد انظر الملحق رقم:** 3 ص97.

(3) **أحمد بن بلة:** ولد عام 1912م، في مدينة مغنية بالغرب الجزائري، انضم في 1945م إلى حزب الشعب الجزائري، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، ليصبح أحد قادته، وفي 1949م، تولى قيادة المنظمة الخاصة، وفي عام 1962م انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية، عزل من منصبه وسجن وفرضت عليه الإقامة الجبرية حتى1980م، توفي سنة 2012م. **للمزيد أنظر:** رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص 120.

(4) محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 51.

(5) يحيى أبو زكرياء، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، دار ناشري للنشر والتوزيع، (د–ب)، 2007م، ص 10.

(6) فاضلي إدريس، **حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل دولة، نوفمبر 1954م**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص 154.

التي يمثلها هواري بومدين للثورة، تحقق نجاحا نسبيا وأثبتت مسار حركة الأحداث على مدى ما يقرب العامين أن هذه الصياغة للقيادة سياسيا واجتماعيا أقدر وأفعل صياغة تقدمية ممكنة واتفق على تقسيم العمل بين هواري بومدين و أحمد بن بلة[1].

وقد ظهرت خلافات سياسية بين أحمد بن بلة وعدد من رفاق دربه بالأمس، حيث شعر العديد منهم أن البساط سحب من تحتهم، وأنهم أصبحوا بدون أدوار في مرحلة الاستقلال، ومن هنا بدأت الفتنة تطل برأسها بين الإخوة الأعداء[2]، حيث عمل بن بلة على إبعاد معارضيه من السلطة وقام بحملة اعتقالات ضدهم، أما صراعه مع الجيش فكان يخفيه، لأن السلطة الحقيقية كانت في يد الجيش، وبالأخص وزير الدفاع هواري بومدين، فوزارة الدفاع الوطني هي المؤسسة الوطنية الوحيدة التي كان يحترمها بن بلة[3]، وقد بدأت سلسلة الاغتيالات السياسية في الجزائر بإعدام العقيد شعباني[4]، أما حسين آيت أحمد[5] ففر إلى باريس[6].

بعد إعدام العقيد شعباني، أصبح الرئيس أحمد بن بلة يبحث بواسطة عملية تنظيم الحزب، بعد المؤتمر الأخير عن الكيفية التي تجعله يربط القاعدة المؤيدة له، بما يجري

---

[1] محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 55.

[2] يحي أبو زكرياء، المرجع السابق، ص 13.

[3] عزالدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899–1985م**، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (غير منشورة)، (تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف)، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004–2005م، ص 267.

[4] **العقيد شعباني:** من مواليد 4 سبتمبر 1934م، ببسكرة، انضم لمعهد عبد الحميد ابن باديس 1950م، ومع اندلاع الثورة أصبح كاتب مساعد لسي الحواس، بمنطقة الصحراء، ليصبح برتبة ملازم وفي أفريل 1958م، أصبح ضابط أول، وحكم عليه بالإعدام يوم 03 سبتمبر 1964م. **للمزيد انظر:** عمار بومايدة، **بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام**، (تق: عبد الحميد مهري)، دار المعرفة، الجزائر، 2008م، ص ص 32–33.

[5] **حسين آيت أحمد:** ولد عام 1926م، انضم سنة 1942م لحزب الشعب، دعا إلى الكفاح ضد القوات الفرنسية، منذ 1948 تولى قيادة المنظمة الخاصة بعد محمد بلوزداد، وفي عام 1951م توجه إلى القاهرة، بعد اكتشاف المنظمة كان ضمن الوفد الذي تعرض للقرصنة الجوية 1956م. **للمزيد أنظر:** عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962م**، (تر: مختار عالم)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 59.

[6] يحيى أبو زكرياء، المرجع السابق، ص 13.

في السلطة سعيا منه لتطويق خصومه وتقليص دورهم، وأصبح الخلاف على أشده بين أعضاء المكتب السياسي للحزب، وبعد المناوشات التي وصل تأثيرها إلى الشارع الجزائري، وبدءاً من شهر جويلية 1964م، أبعد أحمد مدغري[1] من وزارة الداخلية، وضمها الرئيس بن بلة إلى مسؤوليته، وتلا ذلك استقالة أحمد قايد من منصبه كوزير للسياحة، وما كاد يحل شهر ديسمبر 1964م، حتى أعلن السيد بن بلة من جديد حكومة جديدة تولى فيها مسؤولية وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الأخبار[2].

استطاع السيد أحمد بن بلة أن يبعد خصومه وينفرد بالحكم، في نفس الوقت أحدث حوله فراغا سياسيا وإيديولوجيا مهولا وشتت الطاقات الحية في البلاد وأرغمها على اللجوء إلى تشكيل معارضات سياسية وأخرى مسلحة[3]، وجاء برجال موالين له، وقد أعلن عن انتهاجه للاشتراكية[4] في أول خطاب له[5]، وكان تصرف بن بلة عما آلت إليه الأوضاع، من عدم استقرار داخل النظام بالإضافة إلى عوامل وتصرفات سياسية أخرى[6].

---

[1] **أحمد مدغري:** من مواليد 23 جويلية 1934م، بسعيدة، التحق بالثورة بالولاية الخامسة برتبة رائد، بعد الاستقلال عين واليا على تلمسان ثم وزيرا للداخلية، دخل في خلافات مع بن بلة، فاستقال من منصبه، شارك في انقلاب 19 جوان 1965م، وأصبح عضوا في مجلس الثورة، ووزير الداخلية، توفي يوم 10 ديسمبر 1974م. **للمزيد أنظر:** رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 173.

[2] محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 60.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 215.

[4] **الإشتراكية:** هي المذاهب السياسية الاقتصادية الإيديولوجية التي تهدف إلى تغيير راديكالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة، قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي، عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، و الإشتراكية في الجزائر ليست أمرا طارئا أو قرارا شخصيا، وإنما جزء من حركة الثورة ومبادئها وأهدافها، وهي لا تعادي الدين فهما جزء واحد لا يتناقض. **للمزيد أنظر:** لطفي الخولي، **من الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر، 1975م، ص 116.

[5] عزالدين معزة، المرجع السابق، ص ص 267–268.

[6] محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 60.

وعلى مستوى بنيوية الدولة، فقد كانت مفاصلها بيد المؤسسة، التي كانت متحالفة مع حزب جبهة التحرير الوطني، في وقت كان الدولة تفتقد إلى المؤسسات الدستورية، وكانت تكتفي بالشرعية الثورية، وعند حاجتها لمؤسسات تشريعية، قامت بتشكيل مؤسسة شبه شرعية، واشترط أن يكون العنصر فيها منتميا إلى حزب جبهة التحرير الوطني، هذا وقررت الدولة الجزائرية إقامة علاقات حسنة ومميزة مع كل الذين وقفوا إلى جانب الثورة.

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى المغاربي، فقد تميزت العلاقات الجزائرية المغربية بالاضطراب بسبب خلافات الحدود، أما علاقة الجزائر بكل من ليبيا وموريتانيا وتونس فكانت جيدة إلى حد ما، إلى أن أصبحت قضية الصحراء الغربية هي معيار التوازن في علاقات الجزائر المغاربية، أما الدول العربية كمصر و العراق وسوريا، فقد كانت العلاقة بينهم إيجابية، إضافة أن بن بلة قد عمل على مد جسور التواصل مع الدول الاشتراكية، بدءاً بموسكو، ومرورا بهافانا ووصولا إلى بلغراد[1].

وفي 19 جوان 1965م، ووسط الاستعداد لاستضافة المؤتمر الآفرو–آسيوي في 29 جوان 1962م، ونتيجة للصراعات السياسية التي كانت تشهدها البلاد، شرع بومدين رفقة عدد من القادة في الجيش في إعداد الترتيبات الضرورية للإطاحة بنظام بن بلة وكان ذلك في 19 جوان 1965م[2]، وبعد الإطاحة بنظام أحمد بن بلة، تعددت الأسباب واختلفت المبررات، وقد عزل بن بلة في فيلا خاصة، ولم يسمح لأحد بزيارته رغم المحاولات الخارجية للتوسط له، واستمرت فترة سجنه 15 سنة[3].

---

[1] يحيى أبو زكرياء، المرجع السابق، ص ص 14–15.

[2] محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 61.

[3] يحي أبو زكرياء، المرجع السابق، ص ص 15–18.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية 1962–1965.

أدت اتفاقيات إيفيان إلى قيام دولة جزائرية، ذات سيادة في الداخل والخارج، تتصرف بحرية في اقتصادها وجيشها ودبلوماسيتها، إن الاختيار الاقتصادي هو إحدى خصوصيات السيادة لأنه قرار سياسي قبل كل شيء، فالدولة الجزائرية تطبع عملتها، وتنظم تحويل وانتقال رؤوس الأموال، ذلك ما يعتبر أهم القرارات الناتجة عن السيادة[1].

كانت الجزائر تعاني من إعاقة شديدة الوطأة، فقد كانت الحرب قاتلة وطويلة (نحو 8 سنوات) وخلال عدة أشهر ما بين جانفي/جوان 1962م، نفذت المنظمة العسكرية التي تضم أنصار الجزائر فرنسية سياسة الأرض المحروقة وعانى الاقتصاد منها معاناة خطيرة[2]، وهذا ما جاء في خطاب بومدين في الندوة الوطنية للهجرة بقصر الأمم 12–01–1973م:"إن السياسة الاستعمارية عندما فقدت كل أمر كان آخر ما عملته مع اقتراب موعد الاستقلال هو تحطيم البلاد وتعميم سياسة الأرض المحروقة وتخريب الأجهزة الإدارية والأجهزة الاقتصادية والمالية حتى نجد البلاد نفسها أمام حالة صعبة لا حل لها"[3]، خاصة بعد ذهاب رؤساء المؤسسات الفرنسية[4].

كما لم تكن للجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية هياكل اقتصادية ثابتة، ولم تكن فيها نواة صالحة للتنمية الدائمة[5]، كما ورثت اقتصاد موجه كليا نحو الخارج، إلى حاجات فرنسا والأوروبيين، وتكون اقتصاد ثاني تسيطر عليه الزراعة، وفي 1962م،

---

(1) بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقية إيفيان**، (تر: لحسن زغدار ومحل العين حبائلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982م، ص 41.

(2) بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، 1962–1988م**، (تر: صباح حمدوج كندان)، وزارة الثقافة، المكتبة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م، ص 11.

(3) هواري بومدين، **خطب الرئيس بومدين، 5ماي 1972م–19 جوان 1973م**، ج5، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، ص299.

(4) فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 156.

(5) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 212.

كانت الجزائر لا تزال مجتمعا فلاحيا بدرجة كبيرة، وبلدا زراعيا، فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 27% من الإنتاج الكلي، ونصف القطاع الصناعي ليس إلا تحويلا بسيطا للمنتجات الزراعية[1].

ومنذ الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر، كانت الأوضاع الاقتصادية أقل ما يقال عنها أنها جد حرجة، حيث استمرت الجزائر في ركود اقتصادي نتج عن الاستغلال الاستعماري البشع لمختلف الثروات والهياكل، ومما يساعد على تأزم الوضع هو رحيل غالبية ملاك المصانع و الوحدات الإنتاجية من المعمرين[2].

إضافة إلى هذا، فقد ورثت إرثا ثقيلا، مس كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، فالنشاط الاقتصادي كان مشلولا، المعامل مغلقة أو مخربة، الحركة البحرية متوقفة، وحلقات التوزيع مقطوعة، إضافة إلى تدفق سكان الأرياف نحو المدن، وازدادت البطالة خطورة، وكان تصدير رؤوس الأموال كبيرا، وكان المقاولون يستغلون الحالة السياسية التي كانت غامضة لسحب رؤوس أموالهم. وعدم تجديد سلعهم، وتحويل ما يعادل ممتلكاتهم إلى فرنسا، وأزمة النقد الحادة الناتجة عن توقف الأوروبيون عن المدفوعات، وكانت الدولة شبه متفرج فلا هي تقبض مستحقاتها، ولا هي قادرة على وقف نزيف الموارد الآخذة في الانكماش[3]، فقد وجدت الدولة الفتية صعوبة بالغة في إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الزراعي خاصة أن هذا القطاع ضم 80% من الأراضي المزروعة

---

[1] بنجامين ستورا ، المصدر السابق، ص ص 12–13.

[2] لبنى الكنز، **دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك، سكيكدة،** مذكرة الماجستير في تنمية العلاقات العامة للمؤسسات،(غير منشورة)، (اشراف: يوسف سعدون)، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008– 2009م، ص 212.

[3] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص 173–174.

بصورة دائمة، وأن معظم الأراضي كانت بحوزة المعمرين، حيث حدث عجز كبير في المؤسسات الجزائرية، عن تغطية الحاجيات التجارية لقطاعات الصناعة والزراعة[1].

وقد أوجبت هذه الأوضاع:

• إعادة تنشيط المؤسسات المهملة والتغلب على الصعوبات الكثيرة من تمويل وإيجاد الإطار.

• الإسراع في تكوين الإطارات الجزائرية، والبحث على إعانة فتية أجنبية.

• إزالة التفاوتات الجهوية تدريجيا، لتخفيف حدة الهجرة الريفية.

• تخصيص نصيب وافر من المدخول الوطني لتحسين حالة المعوزين.

• تشجيع الاستثمار الإنتاجي قدر المستطاع.

كل هذه التدابير والحلول المقترحة، لا يمكن تنفيذها على الفور، لذلك لم تظهر نتائجها الإيجابية إلا مع مرور الزمن[2].

في بداية عهده، أولى الرئيس أحمد بن بلة القطاع الاقتصادي والتربوي أهمية خاصة، فعلى المستوى الاجتماعي، نهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجه والمسير، وكانت الحكومة الجزائرية تستعين في هذا المجال بالمساعدات القادمة من الصين ويوغوسلافيا سابقا ومصر، وباقي الدول التي ناصرت الثورة الجزائرية[3]، كما تمتلك الجزائر مصادر طاقة مهمة خاصة الغاز والبترول، وكذا موارد معدنية، تسمح لها بتوقيع في خلال آجال قصيرة تصنيع العديد من قطاعات إنتاجها[4].

---

(1) عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري، ماضيه وحاضره**، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1992م، ص 45.

(2) فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص 156–157.

(3) يحيى أبو زكرياء، المرجع السابق، ص 14.

(4) عبد القادر يولسان، الحكومات **الجزائرية 1962–2006م**، (ط–خ)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 14.

رغم هذا تواصلت سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة، واستفردت لسنوات عديدة في الاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائرية، وكانت الشركات الفرنسية تتولى التنقيب عن النفط وتسويقه بدل أن يكون النفط الجزائري في خدمة الشعب الجزائري الذي أنهكته الحقبة الاستعمارية الفرنسية، فقد واصلت فرنسا عملية السلب والنهب[1]، كما تحولت الجزائر بفعل تطبيق نظرياتهم إلى حقل تجارب[2]، ولد القطاع الاشتراكي من جمع القطاعات القديمة في وحدات زراعية، سميت ذاتية التسيير ذات أحجام مهمة، وفي الوقت نفسه أنشأت هيئة وطنية للإصلاح الزراعي[3] والفلاحي كهدف أساسي للثورة الجزائرية، لم يفت على برنامج طرابلس[4]، التذكير به أولا لأن الجزائر كبلد فلاحي يجب أن تحدث القطيعة مع الهياكل التي أفضت إلى اغتصاب الفلاح لصالح طبقة، وثانيا لأن طبقتي الفلاحة التي تمثل أربعة أخماس وطننا، عانت من بشائع آثار حرب تحريرية، ضحت بكل شيء من أجلها، من حق هذه الطبقة الفلاحية أن تقدم لها الثورة الاستقلال، وفي نفس الوقت رفاهية مستحقة[5].

---

[1] يحيى أبو زكرياء، المرجع السابق، ص 14.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري1932–1965م**، ج1، دار القصبة للنشر الجزائري، الجزائر، 2006–2007م، ص 191.

[3] **الإصلاح الزراعي:** يعني مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة السياسية والتي يكون هدفها، تحويل علاقات الملكية، تنظيم العمل، وحيازة منتوجات العمل في الزراعة كل ذلك يكون دلالة على الانتقال أو محاولة الانتقال من نمط إنتاج مسيطر إلى آخر، أو من شكل آخر من نمط الإنتاج نفسه. **للمزيد أنظر:** عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية**، (مرا: خليل أحمد خليل)، دار الحديثة للنشر والتوزيع، لبنان، 1981م، ص 174.

[4] **برنامج طرابلس:** صودق على هذا البرنامج بعد المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني، الذي عقد في جوان 1962م، في ليبيا عشية الاستقلال، وقد ضبط نتائج الكفاح التحرري واختار طريق التنمية الاشتراكية والحزب الواحد وقرر أن يعطي الاستقلال الوطني مضمونا يتماشى والمطامع الشرعية للشعب الجزائري، مستلهما مصادره من التراث الحضاري الوطني، وقد عكف البرنامج على إعداد مشروع للمجتمع يعتمد على القوى الاجتماعية الوطنية والثورية في إتجاه بناء وطني من أجل التقدم. **للمزيد أنظر:** الجزائر، **الدليل الاقتصادي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1987م، ص 35.

[5] عبد القادر يولسان، المرجع السابق، ص ص 41–42.

وكانت الاشتراكية التي تبناها نظام السيد أحمد بن بلة أدت إلى الفوضى، والشعب الجزائري لم يعد قادرا على التفاعل والتجاوب مع متطلبات تلك الفترة، وهذا نظرا لأسباب كثيرة منها تسرب العناصر الانتهازية إلى بعض مناصب الحكم[1].

وبرز التأثير السلبي للإطارات السياسية التي توقفت عن النشاط النضالي لتكدس نشاطها لمصالحها الخاصة وصاحبتها ظاهرة فكرية تميزت بالبحث عن الربح والتمتع المادي وكذا سير الإدارة الذي أصبحت تعرقله قواعد معقدة، ومنها الفوارق بين الإدارات والمنافسات بين المصالح وهناك عامل لا مفر منه ويتمثل في القوى المعادية للاشتراكية الذي لا يمكن القضاء عليه بحبرة قلم أو بطريقة إجبارية أو بتدابير إدارية، ويبقى العدو الداخلي متربصا ما دامت جذور النظام الرأسمالي قائمة بالرغم من الاعتماد على العمال والفلاحين بصفة تلقائية[2]، إضافة إلى إبعاد العديد من الإطارات القادرة على إعطاء دفع قوي للجزائر، والصراع الذي حدث بين القادة وعدم وجود برنامج تنموي شامل واضح مبني على أسس علمية[3].

ومن الصعوبات أيضا انعدام وجود تقاليد الدولة في المجتمع الجزائري، بسبب تشكل السيطرة التي عرفتها البلاد والتي تختلف عما عرفه جيران الجزائر، كذلك لم تعط الثورة مجهودات لإعداد إطارات موجهة بصفة منهجية تحسبا لاستقلال البلاد إذ كان المجهود مركزا بصفة أساسية على تحرير البلاد أولا، ومن الإرث المفلس أن بعض نواحي البلاد تكاد تكون محرومة من الإدارة[4].

وهناك على الأقل ثلاثة أسباب لهذه السيرورة وهي نقص اليد العاملة الماهرة و القادرة على تشغيل التجهيزات الاستعمارية التي هجرها الأوروبيون، وقدم التجهيزات التي لم يطرأ

---

[1] عزالدين معزة، المرجع السابق، ص 270.

[2] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 174.

[3] عزالدين معزة، المرجع السابق، ص 270.

[4] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص ص 174-175.

عليها أي تجديد حتى اقتراب الاستقلال، وصغر السوق المحلية غير القادرة على تصريف إنتاجات مخصصة آنفا بشكل واع لتلبية الطلب الأوربي عليها، يضاف إلى ذلك أزمة صادرات خطيرة بسبب محدودية الأسواق بالنسبة للإنتاج المحلي، كان سوء استخدام القدرات الإنتاجية مثيرا جدا للقلق وكان انخفاض الاستثمارات أكثر حدة بعد انخفاض الإنتاج وفي الوقت نفسه ازدادت نفقات غير الإنتاجية مع التضخم الهائل في الدوائر العامة[1].

أصبح التسيير مركزيا، حيث يقوم بتموين المزارع المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج الضرورية، وكذا يستوجب المحاصيل لكن غياب التسيير والتخطيط العقلاني، وسيادة البيروقراطية أدى إلى انخفاض وركود الإنتاج الزراعي، ولم تكن حالة التسيير الذاتي[2] في الصناعة بأفضل من ذلك حيث تكون هذا القطاع من مؤسسات صغيرة الحجم، قدر عددها عام 1964م بـ 330 مؤسسة، وعدد العاملين فيها حوالي 3000 عامل، هذا نتيجة لبقاء الشركات الأجنبية التي لم تغادر الجزائر عام 1962م، بل حافظت على ممتلكاتها الصناعية للتسيير الذاتي، كما حصل في الزراعة لمجابهة رحيل المسؤولين الأجانب من وحداتهم، والذي كان رد العمال عليه الانتظام في تعاونيات مسيرة ذاتيا، لمتابعة النشاط الإنتاجي، ففي ميدان صناعات الحديد والصلب والميكانيك بضع وحدات فقط آلت إلى القطاع الصناعي المسير ذاتيا، أما الوحدات الأخرى، تعود ملكيتها إلى شركات أجنبية،

---

[1] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص ص 31–32.

[2] **التسيير الذاتي:** هو مشروع تنمية اشتراكي عاجل للبلاد هدف إلى تأطير العاملين وإدماج اللاجئين والمجاهدين وإخراج البلاد من تبعيتها وتخلفها الاقتصادي والاجتماعي ومن أهم مبادئه تحقيق الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية، في إطار الخطة العامة، وتحقيق الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية، وتوزيع الأرباح المحققة داخل الوحدات الإنتاجية على العمال بعد اقتطاع الحصة المقررة للدولة، ومس التسيير الذاتي أهم قطاعين حساسين هما الزراعة والصناعة. **للمزيد أنظر:** لبنى الكنز، المرجع السابق، ص 113.

واستمرت في نشاطها، إلا أن عملية التسيير الذاتي تحول ليصبح تسيير بيروقراطي، وظهرت شركات وطنية بعد عملية التأميم[1].

[1] لبنى الكنز، المرجع السابق، ص ص 113–114.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.

لقد أدت حرب التحرير إلى خسائر بشرية ومادية ضخمة، تحمل الريف الجزائري ثقلها ونتائجها القاسية، مع تحطم البنى الاقتصادية والاجتماعية نتيجة سياسة القمع والتهجير، وتجميع السكان في المحتشدات داخل الأسلاك الشائكة، لقد ترتب على سياسية إفراغ القرى والأرياف من السكان من أجل محاصرة الثورة، أن اختار أغلب السكان عامل الهجرة كملاذ، وأصبح المواطن في حاجة إلى تأهيل نفسي نتيجة الحرب السيكولوجية، وأساليب القمع، وأن الحلول الجذرية أصبحت إلزامية[1].

ونتيجة للحرب التي خاضتها الجزائر، وعشية الاستقلال بلغ عدد سكانها 10236000 نسمة وتعويضا لهذا، عرفت الجزائر موجة قوية من التزايد السكاني، هذا عائد إلى ارتفاع معدلات الخصوبة، وانخفاض معدل الوفيات[2].

كان إرث المستعمرين الذين غادروا البلاد، وتركوا ممتلكاتهم محل صراع وتناقض في فترة ما بعد الاستقلال، حيث ظهرت طبقات اجتماعية برجوازية، ذات امتيازات نسبية، ولقد عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وجود عدة فئات، اختلفت بامتلاك وسائل الإنتاج أو قوة العمل، ولم تكن فئات المجتمع الجزائري واضحة عند بداية الاستقلال[3].

أما بالنسبة للسكن، بعد 1962م بدأت الأمور تتعقد عندما أخذت المدينة في التوسع سكانيا وعمرانيا بشكل فاق كل التوقعات، حيث أن الانتعاش الاقتصادي وتطور الأنشطة الصناعية بالعاصمة أدى إلى استقطاب نسبة هامة من سكان الأرياف والأقاليم المجاورة، حيث انتقل عدد سكان العاصمة لوحدها من حوالي 600.000 نسمة عام 1962م إلى ما يقارب 1.000.000 نسمة عام 1966م واستمر في الارتفاع، فهذا النمو السكاني الرهيب،

---

(1) فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 155.

(2) محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، (غير منشورة)، (اشراف: محمد سليم قلاله)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008م، ص ص 33-34.

(3) عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة**، دار الفجر، القاهرة، 2004م، ص 12.

كانت له عواقب وخيمة أدت إلى ارتفاع الطلب على المساكن والضغط على المرافق العامة، والخدمات الاجتماعية الذي تعدى كثيرا طاقة التجهيزات الحضرية الموروثة، والتي أصبحت تعاني عجزا كبيرا ساهم بقسط كبير في ظهور البوادر الأولى للأزمة، التي فوجئت بها السلطات العمومية آنذاك، وقد وجدت السلطة نفسها عاجزة أمام أزمة السكن، التي كانت في تزايد، ما أدى إلى عجزها لإيجاد حلول لهذه المشكلة الاجتماعية، ولمواجهة هذا الوضع الاستعجالي الذي آلت إليه العاصمة من انفجار سكاني وتوسع سريع وفوضوي للنسيج العمراني للمدينة، ثم غداة الاستقلال، تم استدعاء الإطارات الأجنبية ذات الشهرة، للمساهمة في وضع مخططات عمرانية للمدينة الجزائرية[1].

أما فيما يخص السكن الريفي، فعملوا على إنشاء سكن مجدد يتلاءم والظروف المحلية واحتياجات الحياة العصرية، ويعتبر البناء والعمران قبل كل شيء مشكل اجتماعي وإنساني، لن تتكفل الحكومة فقط بالمناطق الحضرية المهمشة، بل أيضا بالمناطق الريفية الصناعية والريفية المهملة. وستقود الحكومة حرب دون هوادة ضد الأحياء القصديرية والأكواخ، وستشن عملية عميقة بغرض إعادة بناء القرى المدمرة، أعطيت المصالح الإدارية المختصة صيغ للبناء، تجمع بين المساعدة المالية التقية للدولة ومشاركة الكتل العاملة المسخرة لهذا الغرض[2].

وعملت الحكومة على إيجاد حلول للمشاكل السكنية ،من خلال إعادة البناء من أجل إدماج السكان المتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية، إضافة إلى تقنين أجور الكراء في المدن واستعمال السكنات المأجورة حجزا غير كافي، وإنشاء تعاونيات سكنية وتوزيع

---

[1] علي حجيج، سعيدة مفتاح، **المسار التاريخ للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1251–1420هـ، الموافق لـ 1830–1999م**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011م، ص ص 92–93.

[2] عبد القادر يولسان، المرجع السابق، ص 44.

السكنات، وفق الحد الأدنى الضروري والوقوف ضد التكدس والإسكان الناقص في نفس الوقت[1].

أما بخصوص الهجرة، وبعد استقلال الجزائر، أدت موجات الهجرة الجديدة إلى تصدع البنود الواردة في معاهدة إيفيان لعام 1962م، من طرفي البحر المتوسط، حيث عملت فرنسا و الجزائر على وضع رقابة على التدفقات، ففي 9 جانفي 1964م، جرى الاتفاق بين وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية ووزير العمل الفرنسي على ما يلي:

• تقدر الحكومتان أن من مصلحة فرنسا والجزائر، تطبيع تيارات اليد العاملة بين البلدين.

• تحديد عدد الرعايا القادمين من الجزائر تبعا للمشكلات المطروحة على اقتصاد البلدين، منذ الوقت الحالي حتى الأول من شهر تموز/يوليو.

• اعتبارا من الأول من شهر تموز/يوليو 1964م يحدد عدد القادمين من العمال الجزائريين وفقا لإمكانات اليد العاملة في الجزائر، وإمكانات سوق الاستخدام الفرنسية والتي تبلغها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية كل 03 أشهر، ولم تمنع إجراءات نظام الحصص، تضخم الهجرة، ففي ربيع عام 1965م تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا 450 ألف شخص، وقد اعترف ميثاق الجزائر لجبهة التحرير الوطني، المتبنى في شهر أفريل 1964م، أن أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا، وعلى وجه الخصوص إلى فرنسا، مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية في الجزائر، وقد يمكن تخفيفها أو كبحها، لكن لا مجال لإيقافها إلا باختفاء الأسباب الرئيسية لها بكل وضوح، لا مجال لإيقاف الهجرة طالما لم يصبح البلد متطوراً بشكل ملموس، واعترف نظام بن بلة أنه لا يستطيع الاستغناء عن صمام الأمان الذي تقدمه سوق الاستخدام في فرنسا، فالهجرة تعد إذن شر لا بد منه، فهي عمليا تشجعها دولة همها

[1] عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 58.

تخفيف الضغط على سوق العمل، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات (عن طريق إرسال العمال الجزائريين عملة صعبة إلى وطنهم لدعم عائلاتهم ماليا في الجزائر)[1].

من جهة أخرى، انكب نشاط الدولة الفتية في التخفيف من الآثار السلبية، فخصصت مثلا عشر الميزانية في ميدان الصحة العمومية، وقامت بأعمال لفائدة الطفولة البائسة، من تحقيق نتائج لم تتحصل عليها بلدان عديدة بعد مجهودات سنوات عديدة[2]، رغم أن السياسة الصحية تميزت بمحدودية في خياراتها جراء ضعف الوسائل المتوفرة لها، وكان من الضروري إنعاش هياكل وبنايات الاستعمار قبل توفير أدنى قسط من الخدمات الصحية للسكان، وكانت الدولة عازمة على تنمية سياسية على شكل إعانة من خلال بعض الحملات التلقيحية لبعض الأمراض الفتاكة[3].

أما من حيث الجانب الثقافي، أدى خروج الاستعمار الفرنسي والأساتذة الفرنسيين إلى شغور فظيع في القطاع التربوي والتعليمي، وفوق هذا وذاك، فقد خلقت فرنسا في الجزائر مرضا ظل وما زال يفتك بالجزائر، وهو مرض الأمية[4]، وكانت بنسبة مرتفعة في 1962م حيث قدرت بأكثر من80%[5]، وكان من الصعوبات التي واجهت الدولة الجزائرية، قلة الخبراء والأكفاء، ما اضطرها إلى الاستعانة بالجزائريين الذين تلقوا التعليم الفرنسي، وكان من بينهم من يؤمن بفرنسا أكثر من الجزائر، وقد كان أحمد بن بلة قلقا على مصير الثقافة العربية بالجزائر، ونتيجة لهذا، قام باستدعاء آلاف الأساتذة العرب من مصر والعراق وسوريا، للمساهمة في قطاع التعليم، وقد اصطدم هؤلاء التربويون بمجموعة من العراقيل

---

(1) بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص ص 32–33.

(2) فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 172.

(3) عبد العالي ديلة، المرجع السابق، ص ص 119–120.

(4) يحيى أبو زكرياء، المرجع السابق، ص11.

(5) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 212.

البيروقراطية[1]، واختار العديد من هؤلاء المتعاونين العودة إلى بلادهم، وبذلك تم الإجهاز على مشروع التعريب[2].

رغم استقلال الجزائر إلا أنها بقيت راضخة للسياسة الاستعمارية، التي استغلت الظروف الداخلية والنزاعات السياسية في البلاد، حيث بقي اقتصاد الجزائر تحت التبعية الفرنسية، وهذا ما انعكس على الأوضاع الاجتماعية، التي لم تعرف تحسنا وبقيت في ظروف مزرية، حالها حال الوضع الثقافي الذي استمر في التراجع، نتيجة انتشار ظاهرة الأمية في أوساط المجتمع الجزائري، وكرد فعل على هذا العجز، قام وزير الدفاع هواري بومدين بحركة انقلابية بهدف تغيير الأوضاع الداخلية للبلاد في 19 جوان 1965م.

[1] **البيروقراطية:** هي طبقة موروثة من عهد الاستعمار اكتسبت مكانة و سلطة حتى بعد الاستقلال و تتميز بقربها من مراكز اتخاذ القرار لان لها القدرة في تسيير شؤون البلاد. **للمزيد انظر:** محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 102.

[2] يحيى أبو زكرياء، المرجع السابق، ص ص 11-13.

الفصل الأول: التوجه الاشتراكي للجزائر

1965-1978م

المبحث الأول: سياسة بومدين الاقتصادية.

المبحث الثاني: الثورة الصناعية.

المبحث الثالث: الثورة الزراعية.

بعد أحداث 19 جوان 1965م[1]، رأت القيادة الجزائرية ضرورة العمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية التي ميزت الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال 1962-1965م، من خلال وضع مخططات تنموية اقتصادية، لتخليص البلاد من التبعية الأجنبية والتخلف. وقد عرف الاقتصاد الجزائري في عهد هواري بومدين انتعاشا كبيرا، من خلال المخططات التنموية التي جاء بها لتطوير السياسة الاقتصادية، التي شملت الثورة الصناعية والزراعية في ظل النظام الاشتراكي، ومن خلال هذا سنتطرق لدراسة السياسة الاشتراكية في الفترة البومدينية في الجزائر.

المبحث الأول: سياسة بومدين الاقتصادية.

نتيجة للظروف التي ميزت البلاد، فالدولة التي كان بومدين يريد بناءها لا تنحصر في مجتمع سياسي إداري فقط، وإنما يريدها أيضا دولة شعبية واشتراكية، تقوم على السواعد والأموال التي ستمثل الدعامة المادية، لتعكس روح المجتمع الجزائري في تركيبته العربية الإسلامية، للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، واستغلال الأغلبية للأقلية، والعمل من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية[2]، وقد ظهر التسيير الاشتراكي على أنقاض اقتصاد تميز بالركود، نتيجة فشل التسيير الذاتي، وما نتج عنه من تراجع في الإنتاج الزراعي والصناعي، وقد هدفت الاشتراكية إلى تغيير الروابط والعلاقات الاجتماعية السابقة، من خلال تحسين وضعية العامل، وتحويله من عامل أجير إلى عامل مسير[3].

---

[1] **أحداث 19 جوان 1965م:** تضاربت آراء المؤرخين في الحكم على هذا اليوم التاريخي، فهناك من يعتبره انقلاب عسكري، وهناك من يعتبره تصحيح ثوري، وبين هذا الاختلاف يمكن القول أنه تصحيح ثوري جاء بصيغة انقلاب عسكري، باعتبار أن هواري بومدين كان وزير الدفاع والقائد العسكري للجيش الوطني. **للمزيد انظر:** علي هارون، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م**، (تر: الصادق عماري، أمال فلاح، مرا: مصطفى ماصي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م، ص ص 218-220؛ **للمزيد أنظر الملحق رقم:** 02، ص ص 95-96.

[2] رشيد مصالي، **هواري بومدين الرجل اللغز**،(تر: فاطمة الزهراء قشي ومحمد الأخضر الصبحي)، دار الهدى، الجزائر، (د-ت)، ص ص 57-58.

[3] لبنى الكنز، المرجع السابق، ص 115.

إن مفهوم الدولة الجزائرية في ظل الاختيار الاشتراكي، دورها لا يقتصر على التدخلات المحدودة في الحياة الاقتصادية، بل هي تحرص ألا يكون الاقتصاد الوطني محتكرا لصالح فئة محظوظة[1]، ومما جاء في أقوال هواري بومدين حول الثورة الاشتراكية في 19 سبتمبر1969م:"...إن جوهر الفكر الاشتراكي هو السعي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في الفرص والكفاءات ليحل بينهم الوئام، كما يقتضي رعاية مصالح الجماعة قبل الأفراد عند التعارض..."[2].

وكان الهدف الأول للقيادة السياسية في الجزائر، هو بناء مجتمع اشتراكي، وفقا لمبادئ أساسية نلخص أهمها في:

• القضاء على أنواع استغلال الإنسان للإنسان.

• التنمية الشاملة القائمة على أساس تخطيط علمي المفهوم، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ.

• العمل حق وواجب، أي ضرورة تطبيق الشعار القائل:"ومن كل حسب مقدرته، ولكل حسب عمله".

• إعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات الأساسية للجماهير الشعبية.

• ترقية الفرد وتوفير أسباب تفتح شخصيته، وإشراكه فعليا في اتخاذ القرار ليلتزم التطبيق[3].

وكانت الإستراتيجية التنموية الوطنية مقتبسة من الفكر الاشتراكي، فالنموذج المتبنى آنذاك للتنمية هو نموذج التنمية المستقلة، والذي يتحلى في مختلف خطابات الرئيس هواري بومدين في فترة حكمه ابتداء من 1966م[4]. وحسب الميثاق الوطني

---

[1] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 207.

[2] محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 100.

[3] محمد العربي الزبيري، **الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982م**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986م، ص107.

[4] لبنى الكنز، المرجع السابق، ص ص 115-116.

1976م[1]:"فإن التنمية الاشتراكية التي اعتمدتها الجزائر هي إستراتيجية وضعت لتحديد الاتجاهات والوسائل اللازمة للمساهمة في تشييد الاشتراكية، كما أن التنمية هي التحرر الاقتصادي، فالاستقلال الحقيقي يستلزم استقلال اقتصادي مرتكز على استعادة الثروات الطبيعية وعلى تملك وسائل الإنتاج الكبرى، وتوازن المبادلات الخارجية وغيرها، فالمسألة تتعلق بانتهاج تنمية تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[2].

وقد تمحورت التنمية حول تحقيق هدفين أساسيين:

• الاستقلال الاقتصادي عن طريق استرجاع الثروات الوطنية (سلسلة التأميمات الكلية والجزئية) وملكية وسائل الإنتاج عن طريق المجتمع، ومحاولة التحكم في التكنولوجيا، وخلق سوق وطنية موسعة.

• تحقيق التطور الاجتماعي والاشتراكي عن طريق تحسين وضعية المجتمع الجزائري.

وكان الهدف من التصنيع في هذه المرحلة حسب هواري بومدين، هو زيادة العائدات وتطوير مستويات العمال، وزيادة مناصب العمل وتوسيع السوق الوطنية للتخلص من التبعية الأجنبية[3]، ومما جاء في خطابه في البرنامج الخاص بولاية سطيف في 20 أكتوبر1970م:"...لابد من تصنيع بلادنا ولابد من استغلال ثرواتنا، من أجل إنشاء معامل في كل جهات البلاد، وهذا ممكن وممكن جدا، لأن بلادنا غنية بثرواتها، وكانت هذه الثروات في الماضي تذهب كلها إلى أوروبا كي تشيد بها المعامل وكي يعبر البحر أبناؤنا ليشتغلوا بهذه المعامل الأوروبية فهذا هو الماضي..."[4].

وهدفت الاشتراكية إلى تنظيم الإنتاج وتوزيع الدخل القومي، فهي محرك أساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية، كما يمتد دورها أيضا إلى تطوير الطاقات

---

(1) **للمزيد أنظر الملحق رقم** 04 ، ص 98.

(2) **الميثاق الوطني 1976م**، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص ص 174-177.

(3) لبنى الكنز، المرجع السابق، ص ص 115-117.

(4) هواري بومدين، **خطب الرئيس بومدين، 2 جويلية 1970م- الفاتح ماي 1972م**، ج4، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، 1972م، ص 116.

الإنتاجية إلى أقصى حد وملزمة بتأمين الرقي الاجتماعي والثقافي وتعميم التعليم، وتضمن الصحة لكل المواطنين وتسهر دوما على رفاهية الجميع[1].

وحسب ما جاء في قوله في نفس الخطاب السابق:"...إن سياسة البلاد أساسها العدل والمساواة بين جميع المواطنين والمواطنات، إنها سياسة ترتكز على العدالة الاجتماعية وعلى التوازن الجهوي، فشمس الحرية والاستقلال لابد أن تمد بنورها كل مواطن وكل مواطنة في هذه البلاد سواء في شرقها أو غربها في شمالها أو جنوبها..."[2].

[1] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 207.

[2] هواري بومدين، ج4، المصدر السابق، ص 115.

المبحث الثاني : الثورة الصناعية.

لقد كانت الثورة الصناعية من أهم الثروات التي نادى بها الرئيس بومدين من خلال استناده على نظرية الصناعة المصنعة، لنشر الصناعات الأساسية التي ستؤدي إلى صناعات أخرى[1]، وهذا ما قاله في خطابه بالمهرجان الشعبي بسكيكدة في 16 جويلية 1970م:"ما دام طريق الثورة واضحا لم يبق لنا إلا العمل من أجل تحقيق الثورة الصناعية، ولابد من أن تعمل هذه الثورة الصناعية على تحقيق ثورة أخرى ألا وهي الثورة الزراعية، كما يجب العمل أيضا من أجل تحقيق ثورة ثقافية..."[2]، فالثورة الصناعية مفتاح للثورات الأخرى.

ومن المهام التي جاءت بها الثورة الصناعية:

• التركيزعلى الصناعات الثقيلة بما فيها الصناعات المصنعة، باعتبار أن هذه الصناعات تشكل الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي.

• توسيع السوق الداخلية وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية.

• زيادة حجم العمالة.

• الكف تدريجيا عن تصدير الخامات المعدنية وغير المعدنية، بمضاعفة عمليات تحويلها في الدخل إلى منتجات وسيطة ومنتهية الصنع، يعاد ضمها في النشاط الاقتصادي الوطني.

• تقليص حجم الاستيراد وحصره بالدرجة الأولى في نطاق الإنتاجية اللازمة للتنمية.

• البحث عن أسواق لتصدير منتج الصناعة الجزائرية.

• إبرام الاتفاقيات والعقود التي تخدم التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية عموما[3].

---

[1] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2011م، ص 219.

[2] هواري بومدين،ج4، المصدر السابق، ص 28.

[3] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص ص129–130.

كما استهدفت تحقيق المهام التالية:

• استثمار المواد الطبيعية ووضع حد للتخصص في ممارسة الاقتصاديات البدائية، التي حاول الاستعمار فرضها على العالم الثالث.

• خلق وظائف للتشغيل وترقية العمال تقنيا واجتماعيا، وهذا بمضاعفة النشاط الاقتصادي.

• تنظيم المؤسسات الاشتراكية بكيفية تجعل العامل منتجا مسؤولا في مؤسسته.

• تحديد أسعار المواد الغذائية لتمكين المواطن الجزائري من اقتنائها.

• بناء المصانع عبر أنحاء الوطن[1] وتكوين جيل جديد من الإطارات، قادر على التحكم في وسائل الإنتاج[2].

وحسب ما جاء به الميثاق الوطني 1976م، فقد ركزت الجزائر في مشروعها التنموي على عملية التخطيط، لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه الذي يتطلبه إنجاز أهداف البناء الاشتراكي[3]، واعتمد الرئيس هواري بومدين على المخططات التنموية لتطوير اقتصاد البلاد، فخصص للمخطط الثلاثي 1967-1969م، والرباعي الأول 1970-1973م، والرباعي الثاني1974-1977م، قروضا هامة لدعم القطاع الصناعي وتطويره، وقد بلغت هذه القروض في 31 ديسمبر 1978 مقدارا إجماليا يبلغ 247 مليار دج، في مجموع إجمالي بلغ 453 مليار دج، وبعبارة أخرى فقد خصص للقطاع الصناعي 54,5٪ من المبلغ الإجمالي للاستثمارات[4].

---

(1) **للمزيد أنظر الملحق رقم:** 5 ص 99.

(2) **جهود السنوات العشر**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، (د-ت)، ص 171.

(3) الميثاق، المصدر السابق، ص 206.

(4) عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص ص 124-125.

1- المخطط الثلاثي 1967-1969م: هو أول مخطط جاءت به الدولة الجزائرية، كان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9,06 مليار دج لإنجاز المشاريع المبرمجة من الاستثمارات[1] التي تضمنت:

أ- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: خصص لها 6,79 مليار دج، موزعة على الزراعة 1,88 والصناعة 4,91 مليار دج.

ب- الاستثمارات شبه الإنتاجية: خصص لها 0,36 مليار دج.

ج- الاستثمارات غير الإنتاجية: خصص لها 2,01 مليار دج، وانقسمت إلى:

- البنية التحتية الاقتصادية: 0,28 مليار دج.
- البنية التحتية الإنتاجية: 1,73 مليار دج[2].

اتسمت هذه المرحلة بموجة من التأميمات سمحت للدولة بالسيطرة على أدوات السلطة الاقتصادية، ففي 31 ماي 1970م، شرعت الدولة باحتكار عمليات التأمين، كما نفذت موجة أخرى من التأميمات، ففي 13 ماي أممت 22 شركة في قطاعات مواد البناء والأسمدة وصناعة التعدين، بالإضافة إلى هذا ففي شهر جوان جاء دور خمسين شركة للإسمنت والدهانات والزيوت وصناعة التعدين[3]،

وتمثلت المشاريع التي أنجزت في مركب الحديد والصلب بعنابة والوحدات البتروكيمائية بأرزيو، مصنع الجرارات والإسمنت بقسنطينة، ومصانع أخرى للمواد الغذائية

---

[1] نعني بالاستثمارات الإنتاجية تلك التي يؤدي الاستثمار فيها لخلق هياكل إدماج وقيم استعماليه، كالمنتجات الصناعية والزراعية، وهو الاستثمار الأكبر الذي يتماشى والأهداف التنموية الاشتراكية، أما الاستثمارات شبه الإنتاجية فهي تؤدي إلى إنشاء هياكل تخدم الإنتاج المادي كالتجارة والنقل والاتصالات، أما الاستثمارات غير الإنتاجية فتتمثل في البناءات السكنية والمدارس والمستشفيات أو ذات النشاط الاقتصادي كالطرق والكهرباء وغيرها. **للمزيد أنظر:** لبنى الكنز، المرجع السابق، ص116.

[2] محمد بلقاسم وحسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص ص 166-169.

[3] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 53.

عبر أنحاء الوطن، ومصنع الأنابيب بالمدية[1]، ومما جاء في خطاب هواري بومدين حول التصنيع أثناء وضع الحجر الأول للمركب الميكانيكي بقسنطينة يوم 17 جويلية 1970م:"...نحن متيقنون من أنه سيكون في استطاعة أبناءنا غدا أن يصنعوا المحرك بأيديهم، وقررنا صنع الجرار في هذا المركب، وإذا تكلمنا عن صنع الجرارات فإن الهدف من ذلك هو تحقيق الثورة الزراعية، وإذا ما تكلمنا عن تحقيق الثورة الزراعية يجب علينا أن نوفر لها الشروط، يجب أن نوفر لها الأسمدة، وهذا هو ما قمنا به في آرزيو، وما تقوم به في عنابة، فمصانع الأسمدة تبنى الآن في عنابة ودشنا معملا في آرزيو، وربما سنبني غدا معامل أخرى من وطننا..."[2].

كما حث الرئيس بومدين المسئولين عن القطاع الاقتصادي بضرورة الرقابة على المنتجات الوطنية، ومعرفة حاجيات الأسواق الوطنية وحماية الإنتاج من التدخل الأجنبي، وللوقوف على حاجات المؤسسات الصناعية قام بزيارات ميدانية مع المسئولين، إضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات المكلفة بالبحث ومراقبة المنتوجات الجزائرية[3].

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973م: جاء هذا المخطط من أجل الانطلاق في إنشاء جزء كبير من المؤسسات التي تعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني، كما أكد هذا المخطط على نقطتين رئيسيتين تمثلت الأولى في تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي أما الثانية تمثلت في أولوية القطاع الصناعي كعامل رئيسي في تحقيق التنمية[4]، وقامت الدولة بتخصيص حجم مرتفع من

---

[1] جهود، المصدر السابق، ص 175.

[2] هواري بومدين، ج4، المصدر السابق، ص 35.

[3] رابح عدالة، **هواري بومدين رجل كفاح ومواقف**، دار المجتهد، الجزائر، 2013م، ص 48.

[4] لبني الكنز، المرجع السابق، ص 119.

الاستثمارات للقضاء على ظاهرة التخلف والفقر، وتحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي[1].

وقد خصص لاستثمارات هذا المخطط 36,31 مليار دج، تضمنت:

أ- القطاع المنتج: خصص له 25,79 مليار دج، انقسمت بين الصناعة 21,44 مليار دج، والزراعة 4,35 مليار دج.

ب- القطاع شبه المنتج: خصص له 2,60 مليار دج، واستثمرت هاته الأموال كلها في التجارة والنقل والمواصلات.

ج- القطاع غير المنتج: خصص له 7,92 مليار دج، 1,2 للبنية التحتية الاقتصادية، و 6,7 مليار دج للبنية التحتية الاجتماعية.

ويعتبر المخطط الرباعي الأول أطول من المخطط الثلاثي، نتيجة لزيادة قيمة الاستثمارات المخصصة له، حيث تقدر نسبة الزيادة بأكثر من 3 مرات، وهذا راجع للأهداف المؤطر إنجازها من هذا المخطط، ومن أهم إنجازات المخطط الرباعي الأول:

• تدشين طريق الوحدة الإفريقية (المنيعة-عين صالح)، وبداية الأشغال في 16 سبتمبر 1970م.

• وضع الحجر الأساسي لمركب الحافلات الصناعية بالرويبة في 21 فيفري 1972م.

• تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية بعنابة في 15 ماي 1972م.

• تدشين مركب سكيكدة لتمييع الغاز في 19 جوان 1972م[2].

كما سعى الرئيس بومدين إلى تحقيق الاستقلال التام للبلاد من خلال إرساء دعائم الصناعة البترولية، اعتمادا على يد عاملة جزائرية مؤهلة، صناعة بترولية تكون على اطلاع تام بمقدرات النفط والاحتياطات التي تتوفر عليها الجزائر، تمهيدا لجهود بداية

---

[1] محمد بلقاسم وحسن بهلول، المرجع السابق، ص 197.

[2] محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص 270-271.

الاستكشاف والاستغلال والإنتاج الجزائري للنفط، ما يعني أن التحضير لفرض السيادة الوطنية على النفط الجزائري قد بدأت بالفعل[1]، ففي 24 فيفري 1971م، أممت ممتلكات الشركات البترولية الفرنسية وحقول الغاز الطبيعي[2]، وهذا ما أكده الرئيس بومدين في خطبته بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1971م:"...قررنا ابتداء من هذا اليوم أن ندخل الثورة قطاع البترول، وقررنا تطبيق الاختيارات الأساسية لبلادنا في هذا الميدان، وعلى هذا الأساس، أعلن بصفة رسمية وباسم مجلس الثورة والحكومة أن ابتداء من هذا اليوم قررنا:

- أخذ 51٪ من أسهم الشركات البترولية الفرنسية.
- تأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء.
- تأميم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية..."[3].

ونتيجة لهذا القرار، أصبحت الشركات الوطنية تشرف وتبحث وتنقب وتنقل البترول والغاز الطبيعي داخل وخارج الوطن، إضافة إلى ارتفاع نسبة البترول من 23 مليون طن سنة 1965م إلى 50 مليون طن سنة 1975م، والغاز الطبيعي من 1.5 مليار م^3 سنة 1965م إلى 15 مليار م^3 سنة 1975م[4]. هذا وتم إنشاء شركة وطنية للتكفل بتحويل المواد الطاقوية الخام إلى مصنعة بهدف تخفيض نسبة استيراد الوسائل الإنتاجية بالعملة الصعبة، ومن تدخل اليد العاملة الأجنبية في قطاع المحروقات والرفع من مستوى الاستثمار، هذا وتم اكتشاف أكثر من 20 منبع يحتوي على 500 مليون طن من احتياطي البترول، و15 مليارم^3 من الغاز الطبيعي، وأصبح نصيب الجزائر 75% من

---

(1) عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971م، دراسة للسياقة والمضامين والدلالات، دفاتر السياسة والقانون، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2012م، ص 191.

(2) محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص 270-271.

(3) هواري بومدين، ج4، المصدر السابق، ص 201.

(4) رابح عدالة، المرجع السابق، ص ص 48-49.

البترول سنة 1976م بعد أن كان 11% سنة 1966م، أما الغاز الطبيعي وصل إلى 72% سنة 1975م بعد أن كان لا يتجاوز 18% سنة 1966م[1].

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977م: هو ثالث مخطط تنموي أعدته الدولة منذ الاستقلال، وقد سجل قفزة استثمارية كمية ونوعية، حيث كانت الظروف المالية مواتية من جراء المواقف الشجاعة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول والتي كان فيها للجزائر دور فعال، من جراء التحسن الفوري لسعر البترول في السوق الدولية، وهذا ما أدى إلى تنشيط الاقتصاد[2]، وتتلخص أهم اتجاهات هذا المخطط في:

- تدعيم وتوسيع التغييرات الاجتماعية من خلال تجنيد السكان والعمال في جميع مؤسسات الدولة.
- تطوير القاعدة المادية، بهدف تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع، إضافة لتوسيع وحدات هياكل التعليم والتكوين.
- بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون الاقتصادي[3].

وقدرت استثمارات هذا المخطط 110,22 مليار دج، وهو ضعف المبالغ المستثمرة في المخطط الرباعي الأول بأربعة أضعاف، وقسمت هذه الاستثمارات كما يلي:

- الاستثمارات الصناعية 50,73 مليار دج.
- الاستثمارات الزراعية 16,72 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع التوزيع كالمواصلات والتخزين والتجارة 10,5 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية 3,79 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية 28,48 مليار دج[4].

---

[1] رابح عدالة، المرجع السابق، ص 51.

[2] لبنى الكنز، المرجع السابق، ص ص 119-120.

[3] محمد بلقاسم وحسن بهلول، المرجع السابق، ص 251.

[4] نفسه، ص 265.

ولعل تحقيق الاستقلال الاقتصادي منذ تطبيق أسلوب التخطيط، ساعد بشكل كبير في تمكين الدولة من السيطرة على أهم وسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني، حيث حققت السياسة التنموية نتائج جيدة، ولهذا يعتبر المخطط الرباعي الثاني من أهم المخططات التنموية الوطنية التي رسمت معالم الاقتصاد الاشتراكي الجزائري، ونظرا لضخامة الاستثمارات والمشاريع التنموية فقد خصصت مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني ما بين سنتي 1978-1979م[1]، وظهرت في عهد بومدين شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية أهمها شركات السوناطراك الشركة الوطنية للحديد والصلب[2].

وتعتبر هذه الأخيرة الأداة الرئيسية لمعركة تأميم النفط، وقد انطلقت مبادئ الحكومة الجزائرية من خلال نشاط سوناطراك من خلال ضمان وجودها في جميع مراحل الصناعة، إضافة إلى تدريب العمالة الجزائرية وزيادة خبرة شركة سوناطراك في مجال النفط والغاز، وإعطاء الأولوية لتوفير الاحتياجات الوطنية المحلية، وقد اعتمد الرئيس بومدين بشكل رئيسي على نظرة الصناعات المصنعة، وكانت بمثابة تدريب للعمالة الجزائرية[3]، إضافة إلى شركة الصناعات الميكانيكية "السوناكوم"، وشركة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية "السونيلاك"، وشركة البحث في المناجم "السوناريم"، وكانت تأخذ هذه الشركات الحصة الأكبر في مجال الاستثمارات وقد قدرت عام 1970م بـ 35٪[4]، وفي 1975م أصبحت الجزائر تحتوي على 49 شركة وطنية صناعية، و19 شركة دولة للخدمات، و8 تنظيمات بنكية ومالية[5]. والملاحظ أنه قد خصص لاستثمارات القطاع الصناعي ما يقارب 55٪ من المبلغ الإجمالي، ولكن الملفت للانتباه هو أن التخصيصات لغرض التصنيع لم تنفق تماما، وهذا يعني أن المشاريع المخططة لم تنجز

---

(1) لبني الكنز، المرجع السابق، ص 120.

(2) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 220.

(3) عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص ص 191-192.

(4) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 220.

(5) عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 89.

كليا، وفيما يلي جدول يوضح المبالغ الإجمالية للقروض المخصصة للاستثمارات واستهلاكها وما لم ينجز منها حسب فروع النشاط لغاية 31 ديسمبر 1978م[1]:

الوحدة: 100 مليون دج.

فروع النشاط	المقدار الموجود	الاستهلاك	ما بقي لغرض للإنجاز	نسبة الإنفاق
-المحروقات والصناعات القاعدية	116	63	47	٪57
- المنجمية	88	49	39	٪56
-صناعات أخرى تحويلية	33	10	23	٪23
-الطاقة	16	09	07	٪56
المجموع	247	131	116	٪53

ومن خلال الجدول نستنتج أن نسبة الإنجاز لم تتجاوز53٪ في المخططات الثلاث، وعدم إنجاز المخططات سيرفع من كلفتها، كمخططات منتجة وجعلها ضمن المخططات المستقبلية. هذا وبعد إضافة عام للمخطط الرباعي الثاني في 1978-1979م، كان هذا العام بلا تخطيط هدف أو إنجاز المشاريع، وقد كانت استثمارات القطاع الصناعي كلها في نفس الفترة[2]، وسمحت الثورة الصناعية بخلق العديد من مناصب الشغل، فارتفع عدد الوظائف خارج قطاع المحروقات من 65 ألف إلى 200 ألف وظيفة، أي أن نسبة الارتفاع قدرت سنويا 12٪ خلال مدة 1965-م1975، وكان التطور ملموسا في القطاعات التالية:

[1] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص 124.

[2] نفسه، ص 124.

• الصناعة الميكانيكية وفرت 20 ألف منصب شغل.

• الحديد و الصلب 14 ألف منصب شغل.

• صناعات الحطب والورق وفرت حوالي 8 ألاف منصب شغل[1].

عرفت الثورة الصناعية عدة انتقادات، هذا ما جاء في خطاب الرئيس هواري بومدين في مؤتمر الإطارات للمؤسسات العمومية في 12 سبتمبر 1970م:"...لا يخفى عليكم أن المخطط الرباعي قد أثار الكثير من الجدل والمناقشات سواء داخل البلاد أو خارجها...وتساءل الكثير...من أين تأتي بهذه الإمكانيات التي يتطلبها تحقيق هذا المخطط...وأكثر من هذا فقد ردد بعض أعداء النظام الثوري بأن نظام الحكم سيسقط في هذه المرة ويكون السبب في سقوطه هو تحقيق المخطط الرباعي..."[2].

ومن أهم الانتقادات الموجهة للمخططات التنموية، انطلاق الدولة الجزائرية في مشروعها الصناعي بهدف خدمة العمال وصغار الفلاحين، ولكن ما حدث هو أن هذا المشروع خدم الطبقة البيروقراطية التي استطاعت أن تحتل مواقع قيادية، إضافة إلى هذا عدم مراقبة مدراء المؤسسات الذين انشغلوا بتكوين ثروات لهم بدل من تسيير المؤسسة، هذا وقد فشلت الدولة في تحقيق التوازن بين سكان الريف والمدينة، وأصبح للجزائر مدن كبيرة وأخرى صغيرة، ما أدى إلى تفاقم ظاهرة النزوح الريفي[3].

هذا وقد أولت الدولة اهتماما بالصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية وإلى إطارات، وهو ما تفتقده الجزائر، كما ركزت اهتمامها في الجانب الصناعي مهملة الجانب الزراعي، ما أثر على الإنتاج الزراعي، وكنتيجة لهذا انخفاض نسبة القمح، الذي أصبح يتناقص من 19,6 مليون قنطار، ليصل إلى 15,3 مليون قنطار عام 1978م، ما اضطر الدولة لاستيراد الحبوب لتغطية الحاجيات لتصل فاتورة استيرادها سنة 1978م

---

[1] جهود، المصدر السابق، ص ص 178–179.

[2] هواري بومدين، ج4، المصدر السابق، ص 82.

[3] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص ص 221–223.

إلى 22,1 مليون قنطار، وكحل للقضاء على البطالة كظاهرة في المجتمع، قام بومدين بإلحاق أعداد كبيرة من الشباب في الشركات كعمال، عدد يعتبر أكبر من احتياجات الشركة، ما أدى إلى عجز الشركة في استثمار الأرباح والتوسع[1].

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص ص 221–223.

المبحث الثالث: الثورة الزراعية.

تميزت المرحلة الأولى في عهد الاستقلال ببروز قطاع التسيير الذاتي في الزراعة كأسلوب جديد على واقع الزراعة الجزائرية، وتبرز أهمية هذا القطاع بكونه ضم 80% من الأراضي المزروعة بصورة دائمة، وأن معظم هذه الأراضي كانت بحوزة المعمرين، علما أن هذا القطاع ساهم بنسبة 30% من الداخل القومي الجزائري و60% من الداخل الإجمالي للقطاع الزراعي ككل[1]، فالزراعة كانت تمثل 22% من الإنتاج الوطني الخام سنة 1963م، ولم تعد تمثل منه سوى 15.8% سنة 1966م، فالحبوب مثلا التي تحتل زراعتها80% من الأراضي الزراعية كانت تغطي محاصيل قدرها 23 مليون قنطار عام 1963م، و17 مليون عام 1965م، ثم 8 مليون سنة 1966م، أما الإنتاج الحيواني ولاسيما الغنم الذي لا يزال بين أيدي المربيين الخواص التقليديين فقد سجل تحسنا، إذا ارتفع عدد الأغنام من 5.3 مليون رأس سنة 1963م إلى 7.1 مليون عام 1967م[2].

وقد توصل الرئيس هواري بومدين إلى اليقين أن الزراعة تتطلب حلولا جذرية، يساهم فيها كل المواطنين، وهو ما يعني أنها سياسة بالدرجة الأولى، وهنا أطلقت فكرة الثورة الزراعية في بداية السبعينيات، وفي محاولة الاتفاق حول التسيير الذاتي، وكان شعارها "الأرض لمن يخدمها"[3]، وحسب ما جاء في أقوال هواري بومدين في 19 جوان 1970م فهو يرى أن:"قضية الثورة الزراعية هي في الواقع مطلب تاريخي، وليس هناك ثورة في العالم تعد ثورة حقيقية ما لم تجعل من أهدافها الأولى الإصلاح الزراعي...فهي تمثل العمود الفقري الثاني في بناءها الاقتصادي، ولقد كانت هدفا من أهدافنا السامية ومطلبا من مطالب شعبنا وشهدائنا الأبرار"[4].

---

[1] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص 45.

[2] أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (د–ت)، ص 37.

[3] محي الدين عميمور، **أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى**، ط3، دار موفم للنشر، الجزائر، 2000م، ص 334.

[4] محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 128.

وقال هواري بومدين أثناء زيارته لولاية تلمسان في 02 جويلية 1970م:"الثورة الزراعية ليست كما حاول البعض تفسيرها بأنها قضاء على الملكية، فالثورة الزراعية هي إعطاء الأرض لمن يفلحها، والثورة الزراعية معناها تزويد الفلاحين بكل الإمكانيات اللازمة كي يخرجوا هم كذلك من حالة الفقر والبؤس والجهل التي يعرفونها"[1].

وانطلاقا من هذا قام بومدين بالاعتماد على سياسة تقشفية لتحقيق هذه الثورة والعمل على نجاحها، وهذا ما تضمنه خطابه في مؤتمر الإطارات للمؤسسات العمومية في 12 سبتمبر 1970م:"الوقت قد حان للاستغناء عن المواد الكمالية وإن المهم في المرحلة الحالية هو ضمان ما هو مهم وضروري لحياة المواطن الجزائري...وهكذا اتخذنا في المدة الأخيرة قرارات لمنع دخول المواد الكمالية...ومن جملة هذه الإجراءات اتخذنا قرارا بمنع تهريب العملة الصعبة إلى الخارج لتوفير شروط النجاح...لن نسمح بمنع العملة الصعبة للذين يتوجهون إلى الخارج بقصد الفسحة...المقصود من هذه الإجراءات هو تطبيق سياسة تقشفية بأتم معنى الكلمة..."، كما أشار إلى ضرورة مراقبة المؤسسات من خلال قوله:"...لابد من الإشارة إلى تنظيم المراقبة التي هي ضرورية وحيوية بالنسبة لجميع الأهداف..."[2]، ولتدارك انخفاض الإنتاج الزراعي وتدهور حالة الفلاحين بعد الاستقلال، جاء بومدين بمخططات إنمائية للنهوض بالأوضاع السابقة الذكر، فالثورة الزراعية تعني استرداد الموارد الطبيعية واستغلالها وطنيا، وإضافة إلى التحرر من التبعية الأجنبية عن طريق تشييد صناعة معدات ومنتجات أساسية للصناعة والزراعة[3].

كما جاء في خطبة بومدين ببرنامجه الخاص لولاية سطيف (مهرجان سطيف) في 24 أكتوبر 1970م:"...استرجعنا ثروات بلادنا التي كان يستغلها المستعمرون والتي لم

---

[1] هواري بومدين، ج 4، المصدر السابق، ص 12.

[2] نفسه، ص 84-85.

[3] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص 130.

تكن تعود بأي فائدة على البلاد فكانت ثمراتها تذهب إلى البنوك الأجنبية...استولت البلاد على ثرواتها ذلك أن الجزائر الثورية الاشتراكية...لم يكن بالإمكان أبدا أن تترك الاستغلال يسودها، كما لم يكن بالإمكان أبدا أن تترك مكانا فيها للاحتكار والرأسمال الأجنبي...لابد أيها الإخوة المواطنون أن نستولي على ثروات البلاد ونسخرها لمصلحة بلادنا"[1]، كما تعني أيضا خلق فرص عمل وتحقيق الرقي الإجتماعي للعمال، وتقليل التمايزات الجهوية[2].

وانطلاقا من هذا، عملت القيادة على زيادة الاستثمارات الزراعية الفعلية من 1,88 مليار دج خلال المخطط الثلاثي إلى 4,35 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول، وهذا يدل على حرص الدولة على تطوير الزراعة كقطاع منتج، وقسمت الاستثمارات خلال المخطط الرباعي: تقوية وتجهيز مياه الري 1,9 مليار دج، الفلاحة 2,92 مليار دج، الصيد 120 مليون دج، كما اهتمت بتطوير الفلاحة من خلال تطوير الري، من الري الطبيعي إلى الري الصناعي، وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني، عن طريق التشجير وزراعة الحبوب وغيرها، مع تدعيم الزراعة بأدوات ميكانيكية متطورة، وتدعيم صغار الفلاحين، واهتم هذا المخطط أيضا بتطوير أسلوب الإنتاج الزراعي كجزء من القطاع المنتج، أما المخطط الرباعي الثاني فخصص للاستثمارات الزراعية ما يقارب 16,72 مليار دج، وهدف لتطوير أساليب الإنتاج الزراعي، من خلال الاهتمام بالزراعة النباتية والحيوانية، إضافة إلى الاهتمام بأعمال الري من خلال ببناء السدود، والصيد البحري[3].

ومن هذا نستنتج أن المخططات الاقتصادية في الجزائر قد أولت أهمية لإنشاء السدود وتوفير المياه، فكانت مهمة المخطط الثلاثي عام 1967-1969م، والمخططين الرباعيين الأول 1970-1973م، والثاني 1974-1977م، ركزت على مسألة إحصاء

---

[1] هواري بومدين، ج 4، المصدر السابق، ص 84-85.

[2] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص 130.

[3] محمد بلقاسم وحسن بهلول، المرجع السابق، ص ص 201-205.

الموارد المائية في البلاد، من خلال إحصاء التربة الصالحة للري وسيلان المياه في الوديان[1].

فيما يلي جدول يوضح قيمة الاستثمارات في القطاع الزراعي خلال المخططات التنموية الثلاث[2]:

الفتـــــــرة / المجـــــــال	المخطط الثلاثي 1967-1969م	الرباعي الأول 1970-1973م	الرباعي الثاني 1971-1974م
زراعة+ري (مليار/دج)	1.9	4.1	16.6
زراعة+ري (%)	1.7	14.5	15

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي ما بين 1967-1977م من 1,9 مليار دج إلى 16,6 مليار دج، وهي نسبة عالية نسبيا. ورغم هذه الإصلاحات فالإنتاج ظل في حالة تدهور، وعرفت الجزائر عجزا في تحقيق الاكتفاء الذاتي، فكان استهلاك القمح 2,8 مليون طن في حين كانت نسبة الإنتاج 1,7 مليون طن هذا ما أدى إلى العجز[3].

ألح المخطط الرباعي على ضرورة تنمية القطاع الفلاحي عن طريق تطوير الاستثمارات الزراعية، كما حرصت الدولة من خلال هذا المخطط على تطوير القطاعات شبه المنتجة، كتنمية قطاع النقل والمواصلات إلى جانب المكانة التي خصت بها الاستثمارات الاجتماعية، حيث خصص مبلغ 7,393 مليار دج لتنمية قطاع البنية الاجتماعية[4].

---

[1] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص 93.

[2] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 96.

[3] نفسه، ص 96.

[4] محمد بلقاسم بهلول، المرجع السابق، ص 251.

1- **مراحل تطبيق الثورة الزراعية:** مرت الثورة الزراعية بأربعة مراحل كما يلي:

- المرحلة الأولى: بدأت في 17 جوان 1972م، بهدف إحصاء الأراضي التابعة للبلديات والمؤسسات الدينية، وتسجيل المستفيدين ممن تتوفر فيهم شروط الاستفادة من الفلاحين الفقراء الذين بدون أرض، وحسب الإحصائيات الرسمية في مارس 1971م، كانت بحدود 14037886 هكتار، من بينها 640 ألف هكتار صالحة للزراعة، و160 ألف هكتار قابلة للزراعة[1]، إضافة إلى هذا ألحقت أراضي الدولة بصندوق الثورة الزراعية، كما حددت ملكية الملاكين الكبار، وأممت أراضي المتغيبين من خلال تطبيق مبدأ "الأرض لمن يخدمها" وتحرر الفلاح من الاستغلال المسلط عليه من طرف الملاك[2].

- المرحلة الثانية: بدأت في 17 جوان 1973م، بهدف تأميم الأراضي الزراعية وتوزيعها إلى غاية 31 مارس 1977م، لم تمس سوى أراضي 18,184 مالكا متغيبا و5,373 مالكا كبيرا خاضعا لإجراءات التحديد، وبلغت المساحة التي تمّ تأميمها 557,618 هكتارا، وأغلب أراضيها صالحة للزراعة، وفي مجموع هذه المساحة المؤممة توزيع 456,902 هكتار على الفلاحين الفقراء[3]، إضافة إلى إنشاء 6275 وحدة إنتاجية وأكثر من 600 وحدة للخدمات، وهي تعاونيات البلدية المتعددة الخدمات وتتوزع هذه التعاونيات التي رافقت تطبيق الثورة الزراعية إلى 4700 تعاونية فلاحية إنتاجية، 600 تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك و800 تجمع شبه تعاوني للاستصلاح، أما بالنسبة للتسويق فيتم عبر بعض القنوات وهي التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات وتعاونيات

---

[1] عبد العزيز وطبان ، المرجع السابق، ص 57.

[2] محمد العيد مطمر، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا)**، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، (إشراف: أحمد لعمى)، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004-2005م، ص 221.

[3] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص ص 57-58.

الولاية لتسويق الخضر والفواكه[1]، غير أن تطبيق المرحلة الثانية لم يتنه بالرغم من مرور المدة المحددة لها، وهذا راجع للممارسات السلبية داخل الأجهزة المكلفة بتطبيع الثورة الزراعية، إضافة إلى مشكلة الإدارة والتسيير، كما أن مشكلة التنسيق بين الوحدات الإنتاجية والمجالس الشعبية البلدية الموسعة واتحادات الفلاحين والقسمات لازالت قائمة، إضافة إلى ضعف العلاقة بين تعاونيات البلدية المتعددة الخدمات والوحدة الإنتاجية على مستوى جميع القطاعات[2].

– **المرحلة الثالثة:** تعد هذه المرحلة مرحلة سياسة بالدرجة الأولى وتتدرج ضمن تطبيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة الزراعية، وركزت على تحرير أكثر من مائة ألف من الرعاة الذين يعيشون في وضعية استغلالية من جشع مالكي المواشي الكبار، وانطلقت هذه المرحلة في 08 نوفمبر 1975م أي بعد 4 سنوات من ميثاق الثورة الزراعية، وحتى عام 1977م لم ينجز من مهام هذه المرحلة أكثر من وضع الدراسات والمشاريع الإحصائية[3]، كما خصص لبناء ألف قرية اشتراكية ظهرت منها للوجود 100 قرية، وتعتبر القرية الاشتراكية مفخرة الثورة الزراعية وبفضل القرى الاشتراكية سيودع الفلاح الجزائري حياة الأكواخ وما تحمله من حرمان و بؤس و شقاء[4].

– **المرحلة الرابعة:** تأتي هذه المرحلة مع بداية المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية، ومما تجسد في خطاب الرئيس هواري بومدين يوم 17 جوان 1972م:"إن كلمة الثورة بسيطة وهي تعني المساواة وتعني أن الأرض للإنسان الذي يخدمها ومن ترفع عن العمل في الأرض فليتركها لأنه حرام أن يملك الانسان أرضا ويهملها وهذا غير وارد لا في القرآن ولا في الدساتير السماوية ولا في السنة النبوية"[5]، ومع صدور قانون الرعي 17 جوان

---

[1] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 221–222.

[2] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص 58.

[3] نفسه، ص ص 58–59.

[4] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 223.

[5] محمد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 129.

1975م والذي يهدف إلى تطوير المناطق السهبية وإدخال الثورة الزراعية قطاع تربية المواشي، والقضاء على الإجحاف الذي يعيشه رعاة الماشية والمربين الصغار، وقد سخرت الدولة وسائل ضخمة للنهوض بالقطاع الفلاحي مشجعة الفلاحين والمقبلين على خدمة الأرض، ودعت إلى ضرورة التصنيع وامتلاك ناصية العلم، وهو ما تجسد في الحرص على التوازن والتكامل من خلال إلغاء نظام الخماسة[1].

أما الميثاق الوطني 1976م فهو يعتبر أن:"الثورة الزراعية ترمي إلى تغيير إنسان الريف كما تهدف التحقيق اشتراكية الزراعة، وهي لن تتقدم خطوة إلى الأمام ما لم تتوصل إلى تغيير ذهنية الفلاح...وبهذا صارت الثورة الزراعية أداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل عن الثورة الثقافية...ولهذا فكل عمل من أعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل الشروط التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية[2].

انطلاقا من مواثيق وخطابات الرئيس هواري بومدين التي أكد فيها أهمية الثورة للاقتصاد، حيث عمل على تجسيدها في الواقع من خلال مضمون الثورة الذي كان أهمه تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية، إضافة إلى إلغاء الملكية الواسعة وأخيرا تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية[3].

2-أهداف الثورة الزراعية:

لقد جاء هواري بومدين بالثورة الزراعية لتحقيق سياسة التوازن الجهوي خاصة بين سكان المدن والأرياف، ومن أهم الأهداف التي عمل على تحقيقها:

• تصفية آثار الزراعة الاستعمارية التي كانت تخصص أجود الأراضي للتصدير دون أن تمارس التربية الكثيفة للمواشي.

---

[1] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 223-222.

[2] الميثاق، المصدر السابق، ص 114.

[3] **للمزيد أنظر**: الملحق رقم 07 ، ص 102-103 .

• إدماج الفلاحين الذين ليس لهم أرض وصغار الفلاحين في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن لأي ثورة زراعية أن تنجح بدون الارتكاز على معارف الفلاحين تجاربهم.

.• إدماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد وذلك بضمانها لهم الاستفادة من ثمرات عملهم[1].

أما بالنسبة للميثاق الوطني 1976م، فالثورة الزراعية هدفت إلى:

• التحويل الجذري للمجتمع الذي بقي رهن أسس اجتماعية واقتصادية جائرة ومنحطة.

• تحويل العلاقات والصلات الاجتماعية، ودعمها بجهاز يتضمن أساليب جديدة لتسيير وإحداث القرى الاشتراكية الجديدة.

• تحديث مناهج الانتاج وتقنياته بفضل طرق جديدة للتسيير وتعتمد على مساهمة حقيقية للعمال.

• تنظيم مصالح متصلة بالإنتاج وذلك بفضل سياسة التسويق[2].

كما هدفت الثورة الزراعية إلى:

• توفير ما يحتاجه القطاع الزراعي من مخصبات ومعدات وآلات.

• • إزالة حالة الازدواجية القائمة بين قطاعي الفلاحة العصري والتقليدي، من خلال تطوير القطاع الزراعي وبعث حياة جديدة للأرياف[3].

• إعطاء الأولوية للمحاصيل واسعة الاستهلاك، كالقمح، البطاطا، الطماطم...، للحد من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة.

• التكفل بمشاكل الفلاحين ومدهم بالعتاد اللازم وتشجيعهم على الرفع من منتوجاتهم[4].

---

[1] الثورة الزراعية المطبعة الرسمية، الجزائر، ص ص 20-25.

[2] الميثاق، المصدر السابق، ص ص 107-108.

[3] عبد العزيز وطبان، المرجع السابق، ص 130.

[4] **للمزيد أنظر الملحق رقم:** 6 ص100.

• تصنيع المنتجات الزراعية وزيادة تنميتها.

• مراقبة المشاريع الزراعية للوقوف على ضرورة نجاحها.

• انتهاج سياسة الملكية الجماعية للأراضي الزراعية[1].

3-نتائج الثورة الزراعية:

لقد كان للثورة الزراعية نتائج دعّمت اقتصاد الجزائر من خلال الأهداف التي جاءت بها، وتعددت النتائج حسب المخططات:

- نتائج المخطط الثلاثي الأول 1967-1969م:

• تشجير الآلاف من الأشجار وغرس ألف هكتار من الأشجار المثمرة .

• تدعيم الجانب الزراعي ب 5الاف جرار[2]، وهذا ما جاء في خطابه أثناء وضع الحجر الأول للمركب الميكانيكي بقسنطينة في 17 جويلية 1970م:"...في استطاعة أبنائنا غدا أن يصنعوا المحرك بأيديهم، وقررنا صنع الجرار...وإذا تكلمنا عن صنع الجرارات فإن الهدف من ذالك هو تحقيق الثورة الزراعية وإذا ما تكلمنا عن تحقيق الثورة الزراعية علينا أن نوفر لها الشروط، يجب أن نوفر لها الأسمدة..."[3].

3-2-نتائج المخطط الرباعي الأول 1970-1973م:

• توسيع مساحة الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة إلى 7 ألأف هكتار.

• قلع أكثر من 80 ألف قنطار من أشجار العنب المخططة الإنتاج الخمور[4]، وكرد فعل على هذا، قررت السلطات الفرنسية عدم شراء الخمور الجزائرية بعد قرار 24 فيفري 1974م المتعلقة بتأميم الغاز والشركات البترولية، بعد قرار بومدين بتنظيف المساحات الزراعية المخصصة لأشجار العنب وتحويلها لإنتاج آخر[5].

---

[1] رابح عدالة، المرجع نفسه، 24-25.

[2] نفسه، ص 45.

[3] هواري بومدين، ج4، المصدر السابق، ص 35.

[4] رابح عدالة، المرجع السابق، ص 45.

[5] عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 132.

• إعادة تشجير أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

• إنشاء 15 معمل مستقل لإصلاح المعدات الزراعية، و19 معملا مستقلا و13 معصرة زيتون[1].

- نتائج المخطط الرباعي الثاني 1974-1977م:

• إلغاء الضرائب على الفلاحين.

• توسيع الزراعة في البيوت البلاستيكية.

• الشروع في بناء السد الأخضر، وبلغ طول السد 1550 كلم ومتوسط عرضه 20 كلم[2].

ومن أهم إنجازات الثورة الزراعية:

• في17 جوان 1972م، دشن الرئيس بومدين أول تعاونية فلاحية في خميس الخشنة، وتوزيع عقود الاستفادة من الأراضي الزراعية، وكان عدد الفلاحين المستفيدين ما يزيد عن 200,000 فلاح.

• في 14 جوان 1974م تم تدشين أول قرية اشتراكية في عين النخلة بتلمسان ومن خلالها تم القضاء على النظام الإقطاعي، والحد من ظاهرة الزحف الريفي نحو المدن.

• في17 يونيو 1975م صدور النصوص المتضمنة تطبيق الثورة الزراعية في المناطق الرعوية، وتأسيس تعاونية تربية المواشي وتأميم أراضي الرعي واستغلالها جماعيا[3].

• القضاء على الوساطة في الأسواق.

• تدشين العديد من المعاهد والمدارس العليا المتخصصة في الزراعة، ونتج عن ذلك ارتفاع في عدد الطلبة في المعهد الوطني الزراعي[4].

---

[1] رابح عدالة، المرجع السابق، ص 45.

[2] نفسه، ص 45.

[3] جهود، المصدر السابق، ص ص 210-211.

[4] رابح عدالة، المرجع السابق، ص ص 45-46.

هذا وقد واجهت الثورة الزراعية جملة من الصعوبات والمشاكل تمثلت في:

• تدخل السلطات العمومية في النشاط الزراعي وسوء مكافئة العمال.

• قلة الإطارات من المهندسين أو التقنيين أو المسيرين.

• انهيار العتاد الفلاحي وخرابه، إضافة إلى نقص الصيانة.

ونتيجة لهذه الصعوبات قامت السلطات باستثمارات معتبرة في الزراعة، إضافة إلى إنشاء بنك متخصص في العمليات الزراعية، ولكن الاعتماد على المواد البترولية أهمل الجانب الاجتماعي، ما جعل الجزائر تعتمد على الاستيراد لتلبية حاجياتها من الحبوب، خضر جافة، بيض و حليب، إضافة إلى اللحم[1].

وقد انعكست أهداف الرئيس هواري بومدين في نقل المدينة إلى الريف لإثبات الفلاحين في أراضيهم و الحد من النزوح الريفي من خلال تحسين المستوى المعيشي للفلاحين، الذين رغم الإصلاحات استمروا في النزوح إلى المراكز الحضارية حيث تتواجد الصناعة والأجور المرتفعة ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بالمدن وظهور الأحياء القصديرية [2].

نستنتج أن الرئيس هواري بومدين اعتمد في سياسته الاقتصادية غلى الصناعة كدرجة أولى، باعتبارها نواة الاقتصاد الوطني، من خلال إنشاء مؤسسات صناعية، تولى تسييرها وإدارتها الفئات البيروقراطية، إضافة إلى المخططات الإنمائية التي هدفت لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والتخلص من التبعية الأجنبية من خلال سلسلة التأميمات التي عرفتها البلاد في هاته الفترة، أما في المجال الزراعي، فقد عملت الثورة الزراعية على تحسين أوضاع الفلاحين، من خلال التوزيع العادل للأراضي ووسائل الإنتاج، رغم هذا فلم تكن نتائج الثورة الزراعية هي النتائج المتوقعة، وهذا راجع للصعوبات التي واجهتها وعملت على عرقلتها.

---

[1] أحمد هني، المرجع السابق، ص ص 35-37.

[2] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص ص 98-99.

الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية للجزائر

1965-1978م

المبحث الأول: البنية الاجتماعية للجزائر.

المبحث الثاني: الأزمات الاجتماعية للجزائر.

المبحث الثالث: إصلاحات بومدين الاجتماعية.

إن الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال لم تكن تختلف عن بقية الأوضاع الأخرى، وكانت من بين المجالات التي تستدعي الاهتمام من الحكومة الجديدة وكذا إيجاد الحلول السريعة لإصلاح الوضع، وأمام هذا الوضع المزري اتخذ الرئيس بومدين جملة من الإجراءات الاستعجالية التي كانت كفيلة بإصلاح الوضع.

المبحث الأول: البنية الاجتماعية للجزائر

إن أول عملية إحصاء عام لسكان الجزائر بعد الاستقلال في الفترة ما بين 4-17 أفريل 1966م، حيث بلغ عدد السكان حوالي 12101994 نسمة[1]، وقد خص الرئيس بومدين افتتاح عملية الإحصاء بخطاب ألقاه يوم 3أفريل 1966م قال فيه:"...وقد عرفت بلادنا في الماضي عملية الإحصاء هذه إحدى وعشرون مرة، لكن هذه العملية ستشمل جميع الجزائريين، وهم مواطنين أحرار في بلاد مستقلة، ولهذا فإن العملية تكتسي صبغة حدث سياسي عظيم واضح للجميع، وأهمية هذه العملية بالغة، بل وهي أساسية لمستقبل البلاد، وذلك أن معرفة إمكانياتنا البشرية شرط ضروري يتوقف عليه جميع أنواع التخطيطات والمشاريع، سواء كانت اقتصادية، أو إدارية، أو غيرها، وأن أهم رأس مال تكسبه بلادنا هو سكانها، إذ أن الإنسان هو الذي يضع البرامج ويخطط المشاريع حسب إمكانياته وحاجاته، ويحقق هذه المشاريع والبرامج..."[2].

أما بالنسبة لتركيبة المجتمع الجزائري، فقد تحكمت فيه عدة متغيرات منها الجنس، السن، الإقامة، التعليم، الإقامة حسب الأقاليم.

أ-**من حيث الجنس:** لا نكاد نلمس فارقابين نسبة الذكور والإناث في السنوات 1966-1977،والمجتمع الجزائري متوازن من حيث النوع[3].

---

[1]صبرينةبودربوع، المرجع السابق، ص63..

[2]هواري بومدين، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-4 جويلية1967،ج1، وزارة الإعلام، الجزائر، ص227.

[3] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 71.

والجدول التالي يبين عدد الذكور والإناث للسنوات 1966-1977م[1]:

السنة	العدد الكلي للذكور	العدد الكلي للإناث
1966م	5817145	6004532
1977م	7991779	8072042

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الذكور والإناث في تطور مستمر، أي أن فئة الشباب في المجتمع الجزائري في تطور ملحوظ، غير أن عدد البنات في الفترة ما بين 1966-1977م أكثر من عدد الذكور في نفس الفترة أيضا.

ب- من حيث السن: غالبا ما يميز المختصون بين ثلاثة فئات كبرى للأعمار التي تكون المجتمع، وهي فئة (0-14 سنة) وهي تمثل فترة التكوين والإعداد، الفئة الثانية (15-64 سنة) وهي فترة ممارسة مختلف الأنشطة والأعمال، ثم فئة (65 سنة فأكثر) وهي فترة العجز والتقاعد، والجدول التالي يوضح السكان في الجزائر حسب السن[2].

فئات السن / السنوات	1966م	1977م
0-14 سنة	%48،12	%47،94
15-64 سنة	%47،26	%48،06
65 سنة فأكثر	%4،62	%4

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة الأولى (0-14 سنة) تناقص عددها ما بين 1966-1977م، أما الفئة الثانية (15-64 سنة) تزايد عددها خلال نفس الفترة، أما الفئة الثالثة فتناقص عددها أيضا في نفس الفترة كما هو مبين في الجدول السابق.

[1]محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 35.

[2]نفسه، ص 36.

ج- حسب الإقامة: كما هو معروف أن المجتمع الجزائري مجتمع ريفي وهذا ما بينته الإحصائيات لسنوات 1966-1977م، حيث أن عدد سكان الريف بلغ 8412600 نسمة سنة 1966م ثم تضاعف ليصل إلى 10261215 نسمة سنة 1977م، أما عدد سكان الحضر فقد بلغ 3689349 نسمة سنة 1966م ليصل في 1977م إلى 6686785 نسمة[1].

د- من حيث التوزيع الجغرافي: ويلاحظ أن توزيع المجتمع الجزائري عبر الأقاليم الجغرافية حسب النتائج التي سجلها إحصاء 1966م كانت أجمعت أن أغلب السكان يقطنون في المناطق الشمالية، أي ما يعادل 3/4 من مجموع السكان، أي في المناطق التي تتوفر بها كل المرافق الضرورية للحياة مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة ووهران، أما قلة من السكان يتناثر في المناطق الصحراوية[2].

كما أن الدولة بعد 19 جوان 1965ممن خلال مشروعها الاقتصادي على إعادة تشكيل المجتمع الجزائري، وقد أفرز هذا المشروع ثلاثة فئات وهي:

•**فئة السلطة:**وهيتضم أصحاب السلطة والقادة الكبار وكذا أرباب العمل، وقد كانوا يتمتعون بعدة امتيازات بفضل مكانتهم الاجتماعية، كانت لهم يد في صنع القرارات [3].

•**الفئة الوسطى:**تشمل الأطباء والمعلمين وأصحاب النقابات، شغلوا المناصب الإدارية،كمجالات التعليم والطب، ساهموا في تحسين أوضاع الجزائر الاجتماعية.

•**الفئة العامة:** كانت تشمل عامة الشعب الجزائري، من فلاحين وتجار ومزارعين، وعمال المدن[4].

---

[1] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص38.

[2]صبرينةبودربوع، المرجع السابق، ص64.

[3] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 118.

[4]محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثاني: الأزمات الاجتماعية في الجزائر.

إن التطور السكاني المتزايد في الجزائر أدى إلى خلق مشاكل عديدة منها:

أ- **النزوح الريفي:** وقد ظهر هذا المشكل نتيجة الأوضاع الاجتماعية المزرية التي كان يعرفها الريف الجزائري، ولهذا فقد رأى سكان الريف أن النزوح نحو المدن تحسن أوضاعهم.

ب- الهجرة: عرفت الجزائر في هذه الفترة حركة هجرة داخلية، وكان ذلك نحو مختلف المدن الجزائرية، بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية أو البحث عن العمل وتوفير لقمة العيش، واشتدت خاصة بعد الشروع في عملية التصنيع من خلال المخطط الثلاثي (1966-1969م)، ومنذ السنوات الأولى للاستقلال إلى غاية1966م، نجد أن 85% من النازحون كانوا نحو المدن الكبرى[1].

كما عرفت الهجرة الخارجية، وخاصة الهجرة نحو فرنسا، فالاتفاق الفرنسي الجزائري بتاريخ 27 ديسمبر1967م حد من حرية الانتقال المنصوص عليه في معاهدة ايفيان، وتتوخى الرقابة على الحدود أن تكون أكثر قسوة، وفي 12 جانفي 1973م في افتتاح مؤتمر الهجرة، استنكر بومدين الشتائم والتحريضات والاغتيالات وإجراءات عنصرية أخرى التي كان الجزائريون ضحاياها، حيث قال"...يجب على الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا أن يفخروا بأصالتهم العربية الإسلامية التي تحميهم من كل إرادة دمج في المجتمع المضيف..."[2].

وفي الواقع استمرت حركة الهجرة بالتنامي في عقد السبعينيات[3]، لقد كان الرئيس هواري بومدين يحرص على سلامة هؤلاء الأفراد قبل كل شيء، ومما تضمنه حواره مع جريدة تيمونياج كريتيان الفرنسية في 10 جوان 1971م :"...الشيء المهم في البداية هو

---

[1] صبرينةبودربوع، المرجع السابق، ص147.

[2] هواري بومدين، المصدر السابق،ج5، ص278.

[3] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص59.

سلامة الأفراد، إذ أن الأمر لا يتعلق بمادة جامدة، لكن بقضايا إنسانية، فالجزائريون قد سبق وأن تألموا كثيرا..."[1].

كما يضيف الرئيس بومدين في خطاب ألقاه لجماهير الشعب في تبسة، في 25 سبتمبر 1973م :"...إن كان هناك حوالي 700 ألف جزائري يعيشون اليوم في فرنسا فهذه ليس مسؤولية الجزائر، بل مسؤولية الاستعمار الفرنسي الذي أفقر الجزائريين وجعلهم صيغة الجهل في بلادهم، وفتح لهم طريق طلب الرزق خارج وطنهم..."[2].

كما يضيف قائلا في نفس الخطاب"...وإذا كان هناك 700 ألف جزائري يوجدون اليوم في فرنسا، فإن الحكومات الفرنسية السابقة والاستعمار الفرنسي بالدرجة الأولى هو المسؤول عن اغتراب هذه الأقلية الجزائرية..."[3].

إن العمال المغتربون بالإضافة إلى محنة الغربة، يتعرضون لكل أنواع التمييز العنصري[4]، وفي هذا الصدد يقول بومدين"...ما لم تتوفر شروط الأمن وما لم تتوفر شروط الكرامة لعمالنا في فرنسا فإنه لن يذهب أي جزائري للعمل في فرنسا حتى لو اضطررنا إلى أكل تراب هذه الأرض..."[5]، ولهذا فإن عودة الجالية المغتربة إلى الوطن ودمجها بكيفية تدريجية في الحياة الوطنية يعتبر من بين الأهداف التي ترمي إليها الثورة الاشتراكية، ويمثل إيقاف حركة الاغتراب مرحلة جديدة في الطريق المؤدي لتنمية البلاد[6].

---

[1] هواري بومدين،المصدر السابق، ج 4، ص ص 279-280.

[2] هواري بومدين، **خطب الرئيس بومدين، 2 جويلية 1973-3 ديسمبر 1974**،ج 5 ف 2، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، ص91.

[3] نفسه،ج 5، ف2،ص 91.

[4] الميثاق، المصدر السابق، ص214.

[5] هواري بومدين، المصدر السابق، ج5، ف2، ص91.

[6] الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص 214.

ج- البطالة: تعتبر البطالة من أهم الأزمات التي عرفها الشعب الجزائري، حيث قدرت نسبة البطالة عام1966مبـ 33%، حيث يشكل الفلاحون أكثر فئات الشعب الجزائري فقرا وحرمانا، بما أنهم لا يتمتعون بأية امتيازات مادية أو اجتماعية حتى يحافظون عليها[1].

د- أزمة السكن: إن النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال انجر عنه التضخم الهائل لسكان المدن، مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بتلبية المطالب المتزايدة للسكان، كأزمة السكن والتي من أبرز مظاهرها الأكواخ المهيأة في أطراف المدن وكذا الأحياء القصديرية والأكواخ إضافة إلى التكدس والازدحام.

[1] الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص 53.

المبحث الثالث: إصلاحات بومدين الاجتماعية

أ-في مجال السكن: لقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في مجال النمو الحضري والتحضر، من خلال الإنجازات المحققة والمجهودات المتواصلة لتدارك النقائص في هذا المجال[1]، ويتجلى ذلك في تدخل الدولة في إطار المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول والبرامج الخاصة، كما تتجلى في إقرار برامج لانجاز 80000 مسكن، أما المخطط الرباعي الثاني فقد قرر انجاز 130000 مسكن في المدن خلال الفترة ما بين 1974-1977م[2].

وفيما يلي الجدول التالي يمثل استثمارات المخططات الثلاث في مجال السكن بمليار دينار[3]

الفترة / القطاع	المخطط الثلاثي 1967-1969م	المخطط الرباعي الأول 1970-1973م	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977م
السكن	0،4 م_د	0،9 م_د	8،4 م_د

من خلال الجدول نلاحظ تطور المبالغ المخصصة لمجال السكن، لكن مقارنة مع المجالات الأخرى كالصناعة تظهر أن المبالغ المخصصة له ضعيفة جدا، كما يظهر لنا أن المخطط الرباعي الثاني من بين المخططات التي أولت أهمية للسكن، وذلك راجع لعدة عوامل من بينها ازدياد دخل الجزائر من البترول والغاز.

---

[1] جهود، المصدر السابق، ص273.

[2] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 117م.

[3] نفسه، ص 117.

وقد تولت الدولة نفقات البناء الريفي تلبية لمتطلبات العدالة الاجتماعية، بينما تستفيد انجاز السكن في المدن من القروض لدفع مجموع النفقات، وتسديد هذه القروض بعد مرور أربعين سنة بفوائد ضئيلة جدا، 75% من القروض بفائدة 1% و25% من القروض بفائدة 1،75%، كما حددت الحكومة الأسعار لإنجاز المساكن العمومية بكيفية تجعل الكراء في متناول الجميع، وأقرت الدولة ابتداء من 1973م طريقة الادخار لسكن لتسهيل ملكية السكن العائلي للمواطنين[1].

إضافة إلى توفير سكن محترم ومريح وفقا للحد الأدنى لشروط السكن العصري يعتبر عاملا لتحسين المستوى المعيشي للجماهير، إضافة إلىأن ظاهرة السكن الحقير التي برزت في شكل أكواخ قصديرية مثل ظواهر الجوع والمرض والجهل، يعتبر صورة مثالية للبؤس، ومن هنا فان زوال الأكواخ والأحياء القصديرية سيكون العلامات التي تدل على انتصار الثورة ضد البؤس، ذلك هو التساؤل الذي تحدد به سياسة البلاد فيما يتعلق بالسكن، ولتسوية أزمة السكن وتحقيق شروط حياة أفضل، إن مواصلة ومضاعفة الجهود المختصة لانجاز القرى الاشتراكية للثورة الزراعية ستسمح بتغطية الأرياف الجزائرية بشبكة حقيقية من هذه القرى[2].

ومن جهة أخرى فان انجاز مجموعات سكنية في نطاق المعامل المبنية حديثا يساعد بدوره على التقليل من مصاعب السكن التي تواجهها المناطق الصناعية ويمكن للعمال الإقامة على مقربة من مكان عملهم، على أن التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة السكن على مستوى كامل البلاد، يتطلب ضبط برنامج مكثف وانجاز بناءات جديدة، وبذلك فان الأكواخ التي كانت لمدة طويلة ترمز لفقر أبنائنا ستختفي للأبد من وجه الجزائري[3].

---

[1]جهود المصدر السابق، ص 272

[2]الميثاق، المصدر السابق،ص 275.

[3]نفسه، ص 276 .

كما أن قانون المالية لسنة 1975م يعفي من رسوم التسجيل للمساكن التي تبقى في إطار الادخار، وأيضا رسوم حق ارث هذه المساكن، وقد تركز المجهود الوطني كذلك على وضع الدعائم القانونية والتنظيمية والتقنية لإزالة العقبات التي عرقلت تطور هذا القطاع المتمثلة في:

- صعوبة التمويل خاصة في الأسواق الدولية بعتاد التجهيز ومعدات البناء في انتظار انجاز الوحدات الوطنية لمعدات البناء.
- قدرة غير كافية لانجاز الدراسات لدى المؤسسات الوطنية.

أما فيما يتعلق في انجاز الألف قرية فقد أنجز جزء من هذا البرنامج، حيث تم انجاز العشرات من القرى بينما تم إنهاء 200 قرية خلال العشر سنوات الأولى من حكم بومدين[1]، كما إن الدولة تشجع كل مواطن يرغب في بناء سكنه الخاص وتمكنه من الحصول على قرض لتمويل أشغال البناء وتامين المواد اللازمة لذلك، وفي السياق تتخذ الدولة اجرءات تهدف إلى تمكين السكان والعمال بصفة خاصة من امتلاك شقة ودفع ثمنها على شكل إيجار شهري، وخاصة في إطار جمعيات ذات طابع تعاوني أو توفر لهم مساكن بإيجار يتناسب مع مداخلهم ولا يعجز قدرتهم الشرائية[2].

حيث يقول الرئيس بومدين بمناسبة تدشين قرية ايدوغ بولاية تيارت في 18 مارس 1976م: "...ها نحن نعود ثانية إلى هذا المكان الذي وضعنا فيه بالأمس القريب الحجر الأساسي لقرية اشتراكية تبرز معالمها أمامنا اليوم، كعنوان للتغير الذي تشهده المنطقة وكبشرى للحياة الجديدة التي ستعيشها 236 عائلة، التي تستفيد من مساكن القرية ومرافقها وتعطي نسخة جديدة من الأمل لعائلات أخرى عبر التراب الوطني، حيث تسير الثورة

---

[1] جهود،المصدر السابق، ص274.

[2] الميثاق، المصدر السابق،ص ص 276-277.

الزراعية بعزم وثبات لتخلص من بقية الأكواخ التي مازالت في بعض نواحي البلاد ومن كل ما تمثله تلك الأكواخ..."[1].

كما يضيف قائلا بمناسبة اليوم الدراسي لتنمية الفلاحية لولاية الشرق الجزائري قسنطينة في 26 مارس 1976م "...ذلك هو المقصود الذي تتوخاه الثورة هو القضاء على البنيات البالية للمجتمع وبناء مجتمع جديد في اريافينا وبوادينا، ولا مكان فيه للأكواخ ولا لعقلية الأكواخ ولا اثر فيه للبؤس والشقاء ، ذلك هو الهدف الذي لابد أن نصل إليه مهما كانت الصعوبات وهو أمر ليس بالمستحيل إذا كانت لدينا الإرادة القوية والعزيمة الصلبة..."[2].

ج- **في مجال الصحة:** لا شك أن الجزائر عملت منذ الاستقلال على وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الصحية، سعيا منها لتجسيد حق المواطن في العلاج كما نصت عليه المواثيق والدساتير ومع بداية نشاط المعهد الطبي للصحة العمومية الذي أنشئ عام 1964م، وبصدور الأمر المنظم لمهنة الأطباء و الصيادلة عام 1966م، أخذت الأمور تتحسن شيئا فشيئا وذلك من خلال دفع عجلة التكوين الطبي وشبه الطبي، وكذا إنشاء بعض الهياكل القاعدية بين سنتي 1967-1969م، وما ميز هذه المرحلة التاريخية من جهة الهياكل القاعدية هو مضاعفة قاعات العلاج بين سنتي 1969-1978م، وكذا توفير قاعات العلاج والمراكز الصحية على مستوى كل بلدية أو حي[3].

وقد تضمن المخطط الرباعي برمجة تطوير صناعة الأدوية، لتلبية الحاجيات الأساسية المتزايدة إلى الأدوية، كما تمت مراجعة أسعار بعض الأدوية الضرورية، حتى

---

[1] هواري بومدين، **خطب الرئيس هواري بومدين، 1976م**، 1جانفي1976-18 ديسمبر 1976م،ج7، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، ص23.

[2]نفسه، ص31.

[3]ل-حسينة،تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال، جريدة المساء،الجزائر، 05-07-2012م.

تكون في متناول الجميع[1]، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون نشاط الصحة العمومية عاملا أساسيا في التنمية الاجتماعية للبلاد، وأن ينطبق هذا النشاط على الفرد وعلى محيطه[2]، كما تمكنت الدولة خلال الفترة 1965-1975م من تنشيط جهاز التكوين الطبي، حيث ارتفع عدد التلاميذ في 26 مؤسسة تكوينية، فارتفع بذلك عددهم إلى 5227 في 1975م، بينما كان 747تلميذ في 1965م، أما عدد الأطباء فقد بلغ 2700 طبيب سنة 1974م، أما الصيادلة فقد وصل إلى 422 سنة 1975م[3].

وبما أن نسبة 37% من السكان كانت مزودة بالمياه الصالحة للشرب و 23% تتوفر بها قنوات الصرف الصحي، وهذا ما يضاعف الأسباب لانتشار الأمراض المنتقلة عن طريق المياه، لكن الدولة لم تبق مكتوفة الأيدي بل أخذت التدابير اللازمة من أجل مواجهة هذا المشكل وذلك بـــ:

•التكفل الطبي المجاني، حيث عرفت هذه الفترة المؤسسات الاستشفائية التي تسير من طرف وزارة الصحة والمراكز الصحية التي تضمن المساعدة الطبية في المدن والبلديات، والمسيرة من طرف البلديات إضافة إلى التكفل بالطب المجاني للأطفال من طرف الدولة سواء في إطار مراكز حماية الطفولة والأمومة أو في إطار الطب المدرسي[4].

•كما تتكفل الدولة في ميدان الصحة بحماية و صيانة و تحسين مستوى صحة الإنسان، بالإضافة إلى ذلك فإن نشاط الصحة العمومية يجب أن يساهم في رقي الإنسان وإعداده لأن يعيش في عالم هو في تحول مستمر.

ويمثل الطب المجاني قاعدة نشاط الصحة العمومية في الجزائر وأن تطبيقه الفعلي على مستوى مجموع السكان يستلزم توزيع الهياكل الصحية توزيعا عادلا عبر كل أنحاء البلاد،

---

[1] جهود، المصدر السابق، ص ص967-969.

[2] الميثاق، المصدر السابق، ص 215.

[3] حسينة- ل، المرجع السابق، ص 2.

[4] نفسه، ص 2.

كما يستلزم تنظيم مهنة الطب وتوزيع الأدوية التي يجب أن توجه أساسا نحو القضايا الصحية للمجتمع، ويتطلب أيضا متابعة الجهود المعتبرة الجارية وتوسيعها من أجل تخريج الأطباء وتكوين عمال الصحة وبناء المستشفيات، وخاصة تطبيق وتعميم الطب المجاني[1].

وانطلاقا من ذلك أصبح العلاج مهمة وطنية تستوجب اتخاذ إجراءات حاسمة خاصة في مجال التعليم والتكوين، والزيادة في عدد الهياكل القاعدية مع التطبيق الصارم للتوازن الجهوي في ذلك، بموجب القرار السياسي الخاص بالطب المجاني في جميع القطاعات الصحية، بالموازاة مع هذا توحيد النظام الوطني للصحة وتطبيقه، وتبع هذا الإصلاح قرار وزاري مشترك صادر في جانفي 1974م، تم بموجبه تحويل هياكل التعاضديات الفلاحية إلى مصالح الصحة و كذا توحيد الميزانية على مستوى القطاعات الصحية والتكفل المالي لعمال الصحة من طرف الولايات، بعدما كان تابعا للوزارة، وتحويل جميع المراكز الطبية الاجتماعية التي كانت تابعة لصندوق الضمان الاجتماعي إلى وزارة الصحة[2].

إن تعميم العلاج المجاني بكيفية لائقة يتطلب اتخاذ التدابير التالية:

•مضاعفة بناء المستشفيات والمراكز الطبية الاجتماعية والمخابر الضرورية في جميع أنحاء البلاد.

•توزيع الأطباء وعمال الصحة توزيعا مناسبا بكيفية يتحقق معها تأطير صحي متوازن في جميع أنحاء البلاد، مع إعطاء الأولوية خاصة في المناطق التي لا تزال تعاني من نقص التاطير الطبي.

---

[1] الميثاق، المصدر السابق، ص 216.

[2] حسينة، المرجع السابق، ص 3.

•مضاعفة الجهود المبذولة في مجال تكوين الأطباء وعمال الصحة بكيفية تستهدف الوصول إلى توفير طبيب لكل ألفي نسمة، وإلى توفير فرقة على الأقل لكل بلدية.

•توضع في نطاق طب العمل هياكل مختصة متصلة بالمشاكل الجديدة التي تطهر مع زيادة الإصابات البدنية، مثل تلك التي تترتب عن حوادث الشغل.

•تطوير وحماية الأمومة والطفولة والرقابة الصحية في المدارس والأنشطة المتعلقة بالتغذية وطب العمل، ومكافحة الآفات الاجتماعية ونشر الطب الوقائي بكيفية تسمح بإعطاء الصحة العمومية مضمونا اجتماعيا بارزا.

•تدخل الدولة لفائدة المختلين عقليا أو بدنيا، بكيفية تستهدف علاجهم وإعادة دمجهم اجتماعيا، ويجب أن يحرص هذا التدخل بصورة خاصة فيما يتعلق بالأطفال[1].

د-في مجال العمل: لقد أخذت الثورة على نفسها ضمان العمل للجميع ومنح كل إنسان الفرصة لتحسين طاقاته ومؤهلاته، إلى أقصى حد حتى تضمن لكل أسرة أسباب معيشتها[2]، ولحل مشكل البطالة لجأت الدولة إلى سياسة التشغيل، حيث وصلت نسبة تغطية طلبات العمل وعروضها إلى حوالي 35,17% سنة 1971م، و31,91% سنة1972م، و30,95% سنة 1973م[3].

وقد ساهمت الهجرة نحو أوروبا التقليل من حدة البطالة، وتميزت هذه الفترة بتدخل الدولة في تنظيم عمل سوق العمل، وذلك بإنشاء هيئات تنظيم التوظيف والهجرة نحو فرنسا، وبعد 1974م لجأت الدولة إلى سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء إلى تبني المخططات التنموية، كما حاول بومدين إخراج شريحة الشباب من مشكل البطالة، وذلك من جلال الثورتين الصناعية والزراعية[4].

---

[1] الميثاق، المصدر السابق، ص ص271-173.

[2] نفسه، ص 210.

[3] محمد العيد مطمر، **الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**، دار الهدى، الجزائر، 2003م، ص 362.

[4] نفسه ، ص 62.

كما أن الدولة الجزائرية بتأسيسها للديمقراطية الاشتراكية تضمن الحرية الحقيقية للفرد بتحريره من الاستغلال والبطالة، إضافة إلى أن القضاء على البطالة هو إحدى الغايات العاجلة للاشتراكية[1]، كما أن حركة التصنيع الواسعة التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة أدى إلى امتصاص البطالة التي كان يعاني منها الشعب الجزائري، حيث أن هذه الثورة بإنشائها المصانع والشركات وتأميم المناجم خلقت العديد من مناصب الشغل الجديدة، وارتفع عدد الوظائف خارج قطاع المحروقات بنسبة12% سنويا، في الفترة الممتدة من 1965-1975م، حيث وفرت الصناعة الميكانيكية 20 ألف منصب شغل خلال 1965-1975م، أما الحديد والصلب فقد وفر 14 ألف منصب[2].

لقد حاول الرئيس بومدين النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال انجازاته، وقد استطاع تحقيق العديد من الانجازات إلا أنه فشل في بعضها الأخر[3].

بعد أن تولى الرئيس هواري بومدين الرئاسة كانت الأوضاع في الجزائر أشبه بمزرية، ولذا كان عليه إصلاحها، حيث قام بجملة من الإصلاحات الاجتماعية للقضاء على مختلف الأزمات التي كانت تعيق التنمية الاجتماعية في الجزائر حديثة الاستقلال بصفة خاصة، والتنمية الشاملة للبلاد بصفة عامة، وقد نجح في الكثير من المشاريع الإصلاحية الاجتماعية.

---

[1] الميثاق، المصدر السابق، ص 44.

[2] رابح عدالة، المرجع السابق، ص ص 51-52.

[3] محمد العيد مطمر،**الرئيس هواري بومدين**، المرجع السابق، ص89.

الفصل الثالث: النهضة الثقافية في الجزائر

1965-1978م

المبحث الأول: النهضة الثقافية.

المبحث الثاني: التعليم والتعريب.

المبحث الثالث: الثقافة الفنية والأدبية.

بعد استرجاع الاستقلال، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها في مواجهة مع ما خلفته السياسة الاستعمارية التي دامت قرن وثلث قرن، محاولة القضاء على الكيان الجزائري، من خلال محو مقوماته الشخصية الوطنية، وهذا ما عمل الرئيس هواري بومدين على تغييره، من خلال الثورة الثقافية في ظل النظام الاشتراكي، إضافة إلى معركة التعريب التي هدف من خلالها إلى التغيير الجذري للمجتمع الجزائري.

المبحث الأول: النهضة الثقافية.

أصبح المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، متعدد التشريعات، ومتعدد النظم الاجتماعية، ومتعدد الثقافات، من خلال ما تركه الاستعمار في الجزائر من أثار بالغة، نتيجة لسياسة التجهيل، ولهذا بذلت السلطة الثورية جهودا معتبرة في ميدان التربية والثقافة لرفع المستوى الفكري، وتغيير العقليات البالية، وحاول الثورة الثقافية أن تكون إنسانا جديدا، بالتأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية، وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها والرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي[1]، فكان مطلوب من حرب جبهة التحرير الوطني وعلى رأسه الرئيس هواري بومدين، كمناضل من مناضليه، أن يقود معركة جبارة لتغيير البنيات الثقافية وطرق التفكير[2]، كما بقيت الجزائر تعاني نقائص وآفات تتعارض مع مطامحها، إذ يجب أن تقضي الثورة الثقافية على الآفات الاجتماعية التي تسيء إلى سمعة البلاد وتتنافى مع الأخلاق السامية[3]، وقد قال هواري بومدين في حواره مع الطلبة المتطوعين في قصر المعارض:"...الثورة الزراعية هي تمهيد الثورة الثقافية، لأن هذه ربما

---

[1] أنيسة بركات، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، (ط خ)، وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 85.

[2] صبرينة بودربوع، **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر**، المرحلة البومدينية نموذجا1965-1978م، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (غير منشورة)، (إشراف: عبد الكريم بوصفصاف)، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011م، ص 108.

[3] أنيسة بركات، المرجع السابق، ص 86.

تكون أصعب من تلك...يسهل تطبيق الثورة الثقافية، لأننا نكون حينئذ قد خلقنا جوا مناسبا، ووضعنا قاعدة متينة لثورة ثقافية حقيقية تمكننا من القضاء على المخلفات والمتناقضات التي لازالت في المجتمع الجزائري"[1].

فمفهوم الثورة الثقافية لا يمكن له أن يتحقق في حد ذاته، إلا إذا حدث تحول جذري في كل الأنظمة، وهذا يعني أن مفهوم الثورة الثقافية غير منفصل من الناحية التاريخية عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تشييد مجتمع اشتراكي[2].

كان الرئيس هواري بومدين يطمح من خلال الثورة إلى تأطير الوضعية الاجتماعية، السائدة في وسط الشعب الجزائري، وأصبحت نظرة الرئيس بومدين تنصب لإيجاد مشروع ثقافي واسع شامل، وبدأ فعلا في تنفيذ البرنامج من خلال:

• تكوين مدرسة أشبال للم شباب أبناء الشهداء، وأبناء الفلاحين، لتكوينهم تكوينا عسكريا وسياسيا، ليصبحوا إطارات الجزائر مستقبلا.

• اعتماده على تكوين مراكز تحت وصاية وزارة الشبيبة والرياضة، لتكوين الشباب ثقافيا ورياضيا، وكانت النتيجة مثمرة، فقد التحقوا بالجامعات والمعاهد العليا.

• فتح مراكز ليلية للمجاهدين لترقيتهم و تهيئتهم في دروس خاصة، لالتحاقهم بالجامعات، وفعلا فقد تخرج الكثير من الأساتذة في جميع الفروع.

• الاعتناء بالتعليم بصفة عامة، والمعلم بصفة خاصة، من حيث السكن والأجرة والعناية الصحية.

• ترسيخ جامعة جزائرية، تعتمد في مناهجها التدريسية نظامها على أسس علمية[3].

---

[1] هواري بومدين، **خطب الرئيس بومدين، 2 جانفي 1975م-23 ديسمبر 1975م**، ج6، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، ص 20.

[2] صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص 108.

[3] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص241.

وفي حوار أجراه الرئيس بومدين مع الطلبة المتطوعين للثورة الزراعية حول الثورة الثقافية في 18 جويلية 1972م:"...عندما سندخل معركة الثورة الثقافية، فإنها لن كون سهلة، لأن للثورة الثقافية أبعاد خطيرة، وتمس الشخص ذاته وسلوكه...لابد من الاستعداد للثورة الثقافية كل الاستعداد، حتى تبلغ الثورة درجة من القوة والوعي والتنظيم تجعلها لا تخشى أي هزة داخلية"[1].

ومن أهم شروط نجاح الثورة الثقافية:

- وضع حد لاستغلال العمال و حرمانهم من حقوقهم.
- امتلاك الدولة للقطاع العمومي ووسائله.
- المساهمة الفعالة للعمال في تسيير المؤسسات في تدعيم المبادئ الديمقراطية في البلاد.
- تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة[2].

وحسب ما جاء في الميثاق الوطني، فمن أهم وظائف الثورة الثقافية:

- الثورة أداة لاكتساب الوعي الاجتماعي، والعمل الملائم في سبيل تحويل البنيات الاجتماعية البالية المجحفة.
- نضال منظم ومعبأ للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي بالبلاد.
- جهد تربوي واعي يرمي إلى محاربة التمييز العنصري وبأشكاله المتعددة[3].

ومن جهة أخرى فالثورة الثقافية التي جاء بها بومدين تهدف لاسترجاع المقومات الوطنية، إضافة إلى بناء إنسان جزائري مسلم، وبناء اللغة العربية التي يجب أن تصبح

---

[1] هواري بومدين، **خطب الرئيس بومدين، 5 ماي 1972م-19 جوان 1973م**، ج5، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، ص 411.

[2] صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص108.

[3] الميثاق، المصدر السابق، ص 92.

لغة العلم والحديد والفولاذ[1]، أما الميثاق الوطني فهو يرى بأن الثورة الثقافية هدفت إلى:

- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها، وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.
- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.
- اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الثقافية[2].

هذا وقد عمدت الثورة الثقافية لمقاومة السلوك السلبي وكل مظاهر الانحراف التي تضر بالمصلحة العامة، كما عملت على القضاء على الآفات الاجتماعية خاصة الأفكار المناهضة للثورة، والعمل على ترقية المرأة، والثورة الثقافية التي جاء بها هواري بومدين وجسدها بمنجزات عظيمة من خلال توفير سبل العلم والمعرفة للشباب، وجسد من خلال مواقفه، الأصالة الثورية لشعب لم يعرف في حياته سوى الكفاح والنضال المستميتين من إرساء كلمة الحق وسبل العدالة والحرية دون المساس بكرامة الغير[3].

---

[1] رابح لونيسي، **هواري بومدين نصير المستضعفين**، دار المعرفة، الجزائر، 2004م، ص 18.

[2] الميثاق، المصدر السابق، ص 92.

[3] صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص 118.

المبحث الثاني: التعليم والتعريب.

1-التعليم: في عام 1961م، كانت نسبة الشباب الفرنسيين المقبولين في المدارس 100٪، وأقل من 15٪ بالنسبة للأطفال الجزائريين، وعدد المسلمين المسجلين في صفوف المرحلة الابتدائية يكاد يبلغ 700 ألف تلميذ، ومنذ عام 1970م سبق أن قاربوا 2 مليون تلميذ[1]، واستطاعت الجزائر أن ترفع من مستوى الطلبة المتمدرسين، فبعد أن كان عدد التلاميذ خلال مرحلة الاستقلال لا يتجاوز 700 ألف تلميذ في الابتدائي، ارتفع العدد ليصل بعد ثمان سنوات من الاستقلال إلى 1871000 تلميذ، و190000 في الثانوي، وبالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 6-10 سنوات، بلغت نسبة تمدرسهم 55٪ وارتفعت في نهاية 1973م إلى 75٪، ويتطلب ذلك بناء 1680 قسم إداري جديد، وتكوين 12000 معلم، كما تم إنشاء لجنة لإصلاح التعليم[2].

ومن أهم الأسس التي جاءت بها هذه اللجنة:

- ديمقراطية التعليم.
- جزأرة الإطار.
- تعريب التعليم، وجعل اللغة الوطنية الأداة الرئيسية للتواصل التربوي، وليس مجرد لغة تدرس من خارج المناهج.
- إعطاء الأولوية للعلوم والتكنولوجيا.
- اعتبار القطاع التربوي قطاع ذا أولوية مطلقة.
- اعتبار التربية عملية مستمرة مدى الحياة.

---

[1] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص 67.

[2] صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص 111.

• النظر إلى المنظومة التربوية باعتبارها وحدة متماسكة تتلاءم مع ما يحدث من تغييرات في المجتمع وتستجيب للاختيارات العليا.

• تحرير المحتوى التربوي والتعليمي باستمرار، للتوازن مع اختيارات المجتمع وتستجيب للاختيارات الثورية للبلاد وفي مقدمتها الاختيار الاشتراكي.

• القضاء على الأمية وجعل التربية والتعليم حقا مشاعا لكل الأطفال، ومساعدة الكبار على الارتقاء المهني والتكوين الفني[1].

وعملت هذه الأسس على تقديس اللغة الوطنية وجعلها وسيلة أساسية للاتصال بين الجماهير، كما أنها هدفت لجعل المدرسة الجزائرية كفيلة بتحقيق تعليم قائم على أساس متين هو التراث الثقافي الجزائري، والقيم الروحية، بالإضافة إلى إعطاء الإطارات كفاءة متطورة[2]، وجاء في خطاب الرئيس بومدين أمام عمال الشركات الوطنية بمناسبة عيد الشغل:"...شرعنا في تطبيق بعض المبادئ التي تعتمد عليها الثورة الثقافية، مثل إحلال اللغة القومية المكانة اللائقة بها، ومثل تعميم التعليم بين جميع أبناء البلاد والدفاع عن المقومات الوطنية..."[3]، وشرع قطاع التربية في عهد بومدين بمحو الأمية باللغة العربية في مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها[4], كما أنه بذل مجهودات من أجل توفير المدرسة للجميع، ففي السنة الدراسية 1971-1972م، سجل تمدرس حوالي مليونين من الأطفال مقابل 777630 في موسم 1962-1963م، وفتحت أبواب المؤسسات للأطفال، وحققت

---

[1] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص ص 239-240.

[2] صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص 111.

[3] هواري بومدين، المصدر السابق، ج5-ف2، ص 229.

[4] يحيى أبوزكرياء، المرجع السابق، ص 32.

العدالة المدرسية بهدف تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية إضافة إلى تمكين الأطفال من رفع مستوى دراساتهم[1].

وفي حوار الرئيس بومدين مع الطلبة المتطوعين بقصر المعارض 1972-1973م حول مشكلة الأطفال الذين يطردون بعد الدراسة الابتدائية بسبب تجاوز السن القانونية:"إننا بصدد دراسة توسيع قاعدة التعليم وخلق ما يسمى بمدرسة أساسية، تمتد فيها الدراسة إلى تسع سنوات لكل أطفال الجزائر، بدلا من ست سنوات لعلنا بذلك نتمكن من إلغاء حاجز السنة السادسة ونجمع بين الابتدائي والثانوي، حتى لا يوجد أطفال على هامش المدرسة بعد التعليم الابتدائي"[2]، وفتح هذا التطور في المؤسسة الابتدائية مجال التعليم الثانوي الذي هو بوابة للعديد من الإطارات وتقنيي المستقبل، ففي سنة 1962-1963م كان عدد تلاميذ الثانوية 53041، وارتفع إلى 22500 في 1970-1971م[3].

وشكلت المدرسة قسما مدمجا في ملامح الجزائر في المدن الكبرى، ومن الاوراس حتى واحات الجنوب الكبير، وأصبح مشهد الأطفال الذين يحملون الحقائب المدرسية على ظهورهم أو بالأيدي مألوفا على طول الطريق، وفي كل مكان[4]، ونظرا لأهمية التعليم خصصت له الدولة الجزائرية 25٪ من الميزانية العامة[5]، كما كان للتعليم تأثير على المجتمع الجزائري من خلال تغيير بعض التقاليد، ومن أهم التغييرات التي أنتجتها الثورة

---

[1] صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص 113.

[2] هواري بومدين، المصدر السابق، ج6، ص ص 20-21.

[3] صبرينة بودريوع، المرجع السابق، ص 113.

[4] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص ص 67-68.

[5] صبرينة بودريوع، المرجع السابق، ص 113.

المدرسية لاسيما في العلاقات بين الجنسين، الاختلاط في مقاعد المدرسة، وهذا ما شوش الإمتثالية والأحكام المسبقة (ونعني بها التخلي على التقاليد والعادات التي ميزت المجتمع االجزائري قبل وبعد الاستعمار الفرنسي)، فقد أصبح عدد الشابات الجزائريات اللاتي تخلين عن الحايك (الحجاب التقليدي) ولبسن البنطال كثيرا[1].

كما قام بومدين ببرنامج نص على إعطاء ومنح كمية من الأدوات للمتمدرسين إضافة إلى زيادة عدد المطاعم المدرسية، لتوفير الإمكانيات اللازمة لنجاح الثورة الثقافية ومبادئها، ونتيجة لهذا ارتفع عدد الحاصلين على المنح في التعليم الثانوي من 18000 في 1962م إلى 145000 في سنة 1972م، أما بالنسبة للتعليم العالي فارتفع عدد الحاصلين على المنح إلى 12400 بعد أن كان 1769م سنة 1963م[2].

وفي التعليم الثانوي، منحت الأولوية للتعليم العام، ففي عام 1975-1976م، كان تلاميذ المرحلة الثانوية يتوزعون على النحو التالي: 93,4٪ في التعليم العام، و7,6٪ في التعليم الفني، وازداد عدد الطلاب زيادة مهمة بعد الاستقلال، وآل تأهيل الكوادر إلى منح الأولوية للوظائف الإدارية التي تتطلب دبلوم كصك يتعذر رده للحصول على وظيفة، أكثر مما يتطلب منهم معارف لا غنى عنها مستقبلا[3]، ونتج عن رحيل أبناء المعمرين من المدارس الجزائرية، أماكن شاغرة لإدخال أبناء الجزائر، كما اتخذت سياسة توظيف الممرنين لحل مشكلة نقص المعلمين، وإطارات من المتعاونين ومن الجزائريين، وتم بناء جامعة وهران وجامعات أخرى، مثل جامعة تيزي وزو وجامعة باتنة [4].

---

[1] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 68.

[2] صبرينة بودريوع، المرجع السابق، ص 113.

[3] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 70.

[4] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 240.

وفي الجامعة اتخذت التدابير التالية:

- إلغاء العام الجامعي، واستبداله بالنظام الفصلي ذي الأشهر الستة.
- تشارك الكليات والمعاهد.
- تقصير مدة العطلة.
- إنشاء وحدة القياس وإلغاء الفصل.

ويستمد هذا النظام من النموذج الأمريكي، بهدف إحداث القطيعة مع التقليد المدرسي الموروث عن الوجود الاستعماري[1]، كما اهتم بومدين بالطلبة فأعطاهم المنح إلى الوطن العربي وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تكوين إطارات المستقبل، حيث كان يراهن على بناء رجال قبل تكوين الأشياء المادية، بهدف بناء دولة عصرية مستقلة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا[2].

وكان التعليم مطلبا من مطالب الشعب الجزائري، وهذا ما تجلى في رغبة الأميون والكبار في تطوير ثقافتهم بعد الاستقلال، باعتبار التعليم وسيلة لبناء مجتمع جديد، كما اهتم بومدين بميدان الإعلام والثقافة، وعمل على تطوير ركائزه[3], وهدف نظام إصلاح التربية والتعليم في سنة 1976م، إجراء تغيير جذري في مضموني التعليم وهياكله وإجراءاته التربوية، وحدد مجموعة من الأهداف الكبرى لربط المدرسة بالثورة والحياة الاجتماعية وتعميم التعليم[4]، وأخذ المرء يراهن بخاصة في التعليم، ونادرا ما يراهن بخاصة التعليم، ونادرا ما يراهن قاضيات ومحاميات وطبيبات، ولكن هذا التحديث في التعليم لم يطل جميع قطاعات المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالنساء، وهذا راجع لتمسك

---

(1) بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 69.

(2) محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 240.

(3) صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص 115.

(4) محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 239.

بعض الأسر في بعض تقاليده (مواصلة الزواج المرتب، ثقل التقليد العائلي، وعدم الاختلاط المرئي في الفضاء العام)[1].

واقتحمت الثورة أبواب الجامعات والمعاهد العليا، وغيرت بنيتها، تغييرا عميقا وأصبحت مؤسسة وطنية في خدمة التنمية، وليست عالة عليها، وتضاعف عدد الأساتذة حتى قارب 5 آلاف مدرس في مختلف الاختصاصات، وتجاوز عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والمعاهد والمراكز الجامعية التي أنشئت حوالي 40000 ألف، خمسهم من الطالبات تقريبا[2]، وفي هذا الصدد قال هواري بومدين في اجتماع إطارات الأمة بالجزائر قصر الأمم:"...خمس الشعب الجزائري اليوم هو في المدارس والمعاهد والجامعات، وسيكون لقطاع التعليم الأولويات، لأن الثورة الحقيقية هي في التكوين الثوري للفرد، وفي إعطاء الفرصة لكل أبناءنا لكي ينهلوا من منابع العلم والمعرفة وهي الضمان الحقيقي للرقي والازدهار"[3].

من جهة أخرى، ونظرا للمشكلات التعليمية والثقافية والوضع الدراسي المأساوي، الذي كان الأطفال الجزائريون ضحاياه، فقد سمح بومدين لوزير التربية بإعلام آباء التلاميذ والرأي العام بحالة التقصير الخطير للمدرسة الجزائرية، وضرورة إعداد حصيلة صارمة لها، ورغم الجهود العظيمة المبذولة في مستوى التعليم، فإن الجهاز التعليمي الجزائري اصطدم بمشكلتين: النمو السكاني وقضايا تعريف الهوية من جزأرة تدريجية للمدرسة[4].

---

[1] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 68.

[2] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 238.

[3] هواري بومدين، خطب الرئيس بومدين، ج5 ، ف2، ص ص 323.

[4] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص ص 69-70.

2-التعريب: إن العماد الرئيسي للسياسة الثقافية في الجزائر، هو هدف تعريب البلاد، من خلال إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في الإدارة والتعليم، وجعلها لغة الثقافة العامة للشعب الجزائري ، بجميع فئاته الاجتماعية ونوعياته الثقافية، وانتماءاته القارية، فالتعريب في الجزائر ليس مجرد تعبير لسان، بل هي قضية إعادة الإنسان الجزائري إلى مقومات الشخصية الوطنية العربية الأصلية، التي عملت سياسة الفرنسة الاجتماعية طيلة 132 سنة في البلاد على طمس معالمها[1]، وهذا ما جاء في حديث الرئيس هواري بومدين لصحيفة (أصاحي) اليابانية، الشعب 15 جانفي 1970م:"كان الاستعمار يهدف إلى مسخ شخصيتنا الوطنية عن طريق تحطيم لغتنا ويتمكن من السيطرة إلى الأبد على بلادنا، بكل ما تمثله من موارد وإمكانيات ولقد سارت عملية التعريب في الجزائر بعد استرجاعها الاستقلال سيرا حصينا، إذا أخذنا في الاعتبار الصعوبة الأساسية، وهي تكوين المعلم الذي يحتاج إلى سنوات كثيرة"[2].

فالتعريب في الجزائر هو استعادة لمقومات الشخصية الوطنية للبلاد، من حيث التعليم والإعلام والفنون والآداب والقيم الاجتماعية والفردية[3]، كما أنه كلمة ضخمة في الجزائر، فهو يعني أن تعود العربية، فتكون اللغة العلم في المدرسة والجامعة، ولغة الإدارات الحكومية وسائر المؤسسات التابعة للدولة، ولتحقيق هذا المشروع استعان

---

[1] نازلي معوض، **الشخصية العربية للجزائر من الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية العربية**، مجلة المستقبل العربي (مجلة شهرية)، العدد 17، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، جويلية 1980م، ص ص 99-100.

[2] هواري بومدين، المصدر السابق، ج5، ف2، ص ص 129.

[3] نازلي معوض، المرجع السابق، ص 101.

الجزائريون بأهل الخبرة، فكانت سياسة تعليمية معربة، تتناول الطفل فيعلم العربية، ثم يعطى العلوم الأخرى بهذه اللغة، وهذا ما يتطلب وضع الكتب بالعربية[1].

منذ أفريل عام 1964م، وعلى اثر انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير، تأسست لجنة التعريب وألحقت بالمكتب السياسي للحزب، إلا أنها لم تنجح في مهامها نظرا لإنشائها دون برنامج محدد، أو تعيين لصلاحياتها أو لمجالات نشاطها، كما تأسس المركز الوطني لمكافحة الأمية، ابتداء من 1964م، من أجل أغراض التخطيط لمحو الأمية السائدة، وقررت الحكومة الجزائرية تأسيس لجنة وطنية في أوت 1966م لدراسة جميع جوانب مشكلة تعريب التعليم بخطة محددة، تطرح للنقاش أمام أجهزة الحزب ومؤسسات الحكم، ولقد اختار المسئولون الجزائريون السير بالتعريب تدريجيا، بحيث يتحقق التعريب الكامل بالنسبة لمرحلة معينة من مراحل التعليم كالابتدائي مثلا، ومن ثم تطبق خطة التعريب في نطاق ضيق يتسع بعد ذلك تدريجيا من مدرسة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، وبعبارة، فإن المدارس التابعة لوزارة التربية الوطنية في الجزائر، تقوم بتعريب ألسنة وأذهان عدد محدود من التلاميذ كخطوة أولى، ثم يتضاعف عدد هؤلاء كلما توفرت الإمكانيات الأزمة[2]، هذا ونجد هواري بومدين من خلال خطبه قد نادى بأهمية المدرسة ودورها الفعال في تحقيق سياسة التعريب، وهذا ما جاء في خطابه أثناء تخرج الدفعة السابعة للمدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر في 22 جوان 1974م:"...على المدرسة أن تلعب دورا حاسما بالنسبة لتعريب الأجهزة الإدارية وأن تخوض عملية التعريب بكيفية علمية متقنة حتى تحتل اللغة القومية مكانتها اللائقة بها، وعلى هذه المدرسة أن تكون

---

[1] إبراهيم السامرائي، **التعريب والعربية في الجزائر بين واقع قديم ورؤية مستقبلة**، مجلة المستقبل العربي (مجلة شهرية)، العدد 17، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، جانفي 1981م، ص 108.

[2] نازلي معوض، المرجع السابق، ص 101.

مخبرا يساهم في تطوير اللغة العربية، وإثرائها لتبوأ مكانتها في مصاف كل اللغات الحية"[1].

ويعتبر التعريب الاختيار الأساسي[2]، حسب ما قاله هواري بومدين في نفس المناسبة السابقة:"إن التعريب اختيار أساسي، واللغة العربية هي رباط قوي بين أفراد هذه الأمة... فاللغة التي يمارس بها شعبها حياته اليومية هي اللغة العربية وليس اللغة الأجنبية"[3].

طبقت سياسة تعريب التعليم في الجزائر ابتداء من العام الدراسي 1965-1966م، بحيث كانت السنة الأولى الابتدائية الوحيدة التي تم التعريب فيها، وفي أواخر أعوام الستينات، تم بالفعل تعريب التعليم الابتدائي في سنواته الثلاث الأولى، كما تم تعريب ثلث المدارس الإعدادية تعريبا كاملا، وعربت أيضا المواد القومية في كافة مراحل التعليم الإعداد (الجغرافيا والتاريخ) وتطور النجاح الجزائري في ميدان تعريب التعليم، حتى بلغ عدد التلاميذ الدارسين باللغة العربية في المرحلة الابتدائية عام 1975م نحو 2,5 مليون و373 ألف في المرحلة الثانوية، ووصلت نسبة التعريب إلى 57٪ من تلاميذ المرحلتين وأصبح من المنتظر أن تصل نسبة التعليم الابتدائي والثانوي في البلاد إلى 100٪ عام 1982م، هذا وقد أممت الدولة كافة المدارس الخاصة الموجودة في أراضيها عام 1976، تمهيدا لتعريب الدراسة فيها[4].

---

[1] هواري بومدين، المصدر السابق، ج5، ف2، ص ص 255.

[2] صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص 111.

[3] هواري بومدين، المصدر السابق، ج5، ف2، ص ص 250.

[4] نازلي معوض، المرجع السابق، ص 101.

وقد تطور التعريب خاصة خلال السبعينات في التعليم الابتدائي والثانوي، وكان عليه أن يشمل التعليم العالي وخاصة فروع التاريخ والجغرافيا والفلسفة...الخ، التي أصبحت تدرس باللغة العربية، ومن بين إجراءات التعريب التدريجي للتعليم يمكننا أن نذكر الإجراءات التعريب التدريجي للتعليم يمكننا أن نذكر الإجراءات التالية:

• التعريب الكامل للسنتين الأوليتين من التعليم الابتدائي.

• إدخال عشر ساعات من التعليم باللغة العربية من السنة الثالثة إلى السابعة من دورة التعليم الابتدائي يضاف إليها تعريب الحساب في السنة الثالثة ابتداء من موسم 1769-1970م.

• تعريب مادة الأخلاق والمعارف المدنية والتاريخ والجغرافيا.

• إنشاء 5 معاهد معربة تعريبا كاملا.

• إجراء امتحان إجباري باللغة العربية في جميع امتحانات التربية الوطنية.

• إحداث شهادات التعليم باللغة الوطنية الأهلية، البكالوريا بالعربية، وليسانس آداب بالعربية، وليسانس التاريخ، وليسانس في الحقوق باللغة العربية[1].

وقد نجح النموذج التجريبي في مدارس محدودة، وفي سنة 1974م، بدأت بتدريس الحقوق والعلوم الإنسانية باللغة العربية، وعربت الفلسفة والتاريخ، وأصبح إطار التعليم الابتدائي عربيا، أما في التعليم الموسط فقد عربت السنتان الأولى والثانية تعريبا كاملا، وفي التعليم الثانوي عربت ثلث الفصول في الشعب العلمية، كما عربت الشعب الأدبية كلها تقريبا، وفي سنة 1976م، أصبحت العربية إجبارية في كل الكليات[2].

---

[1] صبرينة بودربوع، المرجع السابق، ص 111-112.

[2] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص113.

ونتيجة لإدخال نظام التعريب في كل المؤسسات التعليمية، صار للجزائر نظامان: نظام معرب بدؤوا فيه بالمراحل الأولى، وتدرجوا إلى التعليم الثانوي ثم العالي، ونظام أخر بقي على حاله يدرس فيه الطالب الفرنسية، كما يدرس بها العلوم المختلفة... ونشأ عن هذا أن جامعات الجزائر تشتمل على هذين الصنفين من الطلاب، المعربين والمفرنسين[1]، وقد تخرج أفواج من الطلبة الذين درسوا باللغة الفرنسية فقط، والذين أصبحوا أساتذة في الجامعات، أو تولوا مهمات أخرى في دوائر الدولة، وعمل الكثير من هؤلاء على عرقلة التعريب...وكثيرا ما كانت الجامعات الجزائرية تشهد صراعا حادة بين دعاة التعريب ودعاة الفرنسة[2]، ومن خلال هذا نجد أن الجزائر رفضت المشاركة في الحركة الفرانكفونية، وواجهتها باستخدام اللغة العربية[3]، إضافة أن التعريب كان تجربة جديدة في الجزائر وصعبة، وطريقها طويل، لأن المعرب مضطر لأن يبدأ بداية جديدة، والبدايات من الأمور الصعاب[4].

رغم إيجابيات تعريب التعليم، مازالت المدرسة الجزائرية بصفة عامة تخضع لظاهرة الازدواجية اللغوية مع غلبة واضحة للغة الفرنسية على العربية، سواء من حيث ساعات الدراسة أو قابلية الطلاب على التحصيل أو قدرة التوصيل العلمي من جانب المعلمين، ويسلم الجزائريون بوجود تلك الظاهرة رغم جهود التعريب الشاقة، إلا أنهم لا يعتبرون تلك الازدواجية قائمة على أساس فكري جامد ملزم، ويرفضون فكرة انحصار اللغة العربية في فنون الأدب وتخصص في ميادين العلوم، وأن تصبح اللغة العربية هي أداة التعامل بين

---

[1] إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص108.

[2] يحيى أبو زكرياء، المرجع السابق، ص 32.

[3] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 76.

[4] إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص108.

عامة الشعب في شؤون الحياة اليومية، في حين تصبح اللغة الفرنسية هي لغة المدرسة والنخبة المثقفة والأوساط العلمية[1].

كما أن الذين درجوا في نظام التعريب كان منهم حملة البكالوريا أو الليسانس... فنجدهم غير مزودين بخبرة أصحابهم من النظام الفرنسي، ثم إن عدم معرفتهم للفرنسية لا يسهل عليهم العمل في الإدارات الحكومية، التي مازال كثير منها فرنسيا لغة وسلوكا ونظام عمل، كما لا يسهل عليهم مواصلة دراساتهم العليا في الجامعات الفرنسية، ومن اجل هذا كانت الفرص لدى هؤلاء محدودة وكان عملهم مقيد[2]، وأصبح الجزائريون يرون في تلك الازدواجية ضرورة مؤقتة تحتمها الظروف الاستثنائية، التي تمر بها بلادهم أثناء المرحلة الانتقالية، ما بين عهود الغزو الثقافي الفرنسي ومستقبل التحرر الثقافي واسترداد الأصالة الوطنية في المجال الفكري[3].

وبهذا أصبحت قضية التعريب في الجزائر من أهم المسائل الشائكة التي لم يحسم أمرها، وكان نتيجة ذلك انقسام المجتمع الجزائري إلى معسكرين، معسكر الأغلبية الذي يقف مع التعريب وصيانة الهوية الهوية، ومعسكر الأقلية الفرانكفونية[4].

فواجهت الجزائر في مدارسها وجامعاتها ومؤسساتها وجماهيرها هؤلاء المعربين المأذونين بالعلم الجديد، مكتوبا بالعربية ومدركا بالعربية، فلم يكن في استقبال هذه الجهات المذكورة لهؤلاء المأذونين الجدد شيء من ترحاب ورضى يطمئن أن الطريق

---

[1] نازلي معوض، المرجع السابق، ص104.

[2] ابراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص 109.

[3] نازلي معوض، المرجع السابق، ص104.

[4] يحيى أبوزكرياء، المرجع السابق، ص 32.

ممهدا، وهناك من تنكر للتعريب، فالتجربة لم تأت إلا بثمرة فجة لا تعود على البلد الناشئ الذي أتعبته الحرب، وشقي من ظلم المستعمرين بشيء[1].

[1] إبراهيم السامرائي، المرجع السابق، ص109.

المبحث الثالث: الثقافة الفنية والأدبية.

لم تقتصر النهضة الثقافية في عهد الرئيس هواري بومدين على التعليم والتعريب فقط، بل عمدت إلى إصلاح الوضع الفني والأدبي.

أ-**السينما:** كان إعلان تأسيس متحف السينما الجزائرية بعد ثلاث سنوات من الاستقلال، يستجيب لحاجة حقيقية إلى السينما، وكان الجزائريون قد خرجوا لتوهم من محنة طويلة، دامت 132 سنة و7 سنوات ونصف من الحرب، فكانت الحاجة إلى الثقافة والحوار والنقاش والانفتاح على العالم هائلة باعتبار السينما أفضل وسيلة إعلامية ثقافية[1].

حيث لعبت السينما دور لا يستهان به في رفع المستوى الثقافي للمواطنين، لأنها تتوفر على جمهور واسع وعلى المئات من قاعات العرض[2].

وقد مرت السينما بثلاث مراحل:

1-المرحلة الأولى: هي مرحلة النضال من أجل الاستقلال، وتمتد حتى 1971م[3]، ففي يوم 23 جانفي 1965م ظهر متحف السينما الجزائرية إلى الوجود، وبعد سنوات قليلة أصبح الكثيرون يعتبرونه ثاني أكبر مؤسسة من نوعها في العالم[4]، وبلغت أوجها عام 1966م، مع التكريسات العالمية لفيلمي معركة الجزائر، ورياح الأوراس[5].

كما أنشئ عام 1967م الديوان الوطني للصناعة والتجارة السينمائية، وكلف بترقية الإنتاج والعمل على تنظيم توزيع الفيلم الجزائري ونشره في الخارج، كما كلف أيضا بتنويع

---

(1) استخبار، **الذكرى الخمسون لمتحف السينما الجزائري، ذاكرة وحياة شاشة**، أجندة شهرية لوزارة الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، فيفري 2015م، ص 08.

(2) أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر سابق، ص 167.

(3) بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 76.

(4) استخبار، المرجع السابق، ص 03.

(5) بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 76.

مصادر التزويد من الأفلام الأجنبية بغاية تجاوز النقص الكبير في برنامج قاعات العرض[1].

المرحلة الثانية: هي مرحلة الثورة الزراعية منذ 1972م، مع ثلاثة أفلام هادية "الفحام" لمحمد بوعماري، و"الحبل" للهاشمي شريف، و"نوا" لعبد العزيز طولبي.

المرحلة الثالثة: عالجت الحياة اليومية في زمن ما بعد الميثاق الوطني 1976م، وتشتهر هذه المرحلة بأفلام مثل "نوبة نساء شنوا"، الذي من خلاله جرت زيارة حرب التحرير من جديد من خلال ذاكرة مجموعة من النساء اللاتي تتداخل ذكرياتهن كمحاربات مع حاضر مجمد غالبا[2].

ب-المسرح: لقد كان المسرح الجزائري امتدادا للمهمة التي قام بها قبل الثورة التحريرية، المتمثلة في التعريف بالشخصية الجزائرية للرأي العام العالمي وحماية الشخصية الوطنية ومحاربة الآفات الاجتماعية، لذا ففي فترة ما بعد الاستقلال أي فترة التشييد والبناء ومحاولة التحرر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كان لابد للمسرح أن يكتسب نفسا طويلا وجديدا لمواصلة الدرب على طريق التحرر التام، وتم تأسيسه كإجراء وطني ثوري يخدم الثقافة الوطنية والاتجاه الاشتراكي، ففي سنة 1970م، وجدت الجزائر نفسها أمام مسرح احترافي وعلى رأسه المسرح الوطني الجزائري، ومسرح هواة، حاول البقاء حيا بفضل المساعي الخاصة وإنشاء مسارح جهوية في كل من وهران وقسنطينة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة فإن النتائج ظلت متواضعة وعلى العموم فإن المسرح الجزائري لم يتمكن من منافسة السينما والكتاب[3].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر سابق، ص 167.

[2] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 85.

[3] جهود، المصدر السابق، ص 255.

ج-الإذاعة والتلفزيون: كان الإعلام محورا هاما لم يهمله الرئيس بومدين، فقبل 19 جوان1965م، كان ميدان التعليم ينقصه التنظيم العقلاني، وبعد هذا التاريخ كان من الضروري تحديد سياسة إعلامية بالاعتماد على العمل الواعي والدراسة الدقيقة والتفكير، والهدف هو إلغاء التبعية في ميدان الإعلام لتقديم غذاء فكري وروحي يكون أصيلا سواء في الشكل أو المضمون، وكذا جعل الإعلام في متناول الجميع[1].

حيث بذلت الدولة جهودا كبيرة لتجهيز الإذاعة والتلفزيون، فخصصت خلال الفترة 1965-1975م أكثر من,310,000,000 مليون دج لتجهيزها، الذي مكن من توسيع البث الإذاعي والتلفزيوني، وارتفع عدد أجهزة الراديو من 596000 سنة 1962م، إلى حوالي مليون سنة 1969،أما أجهزة التلفزيون فقد بلغت سنة 1975 حوالي 6000,000 جهاز[2].

وفي 1970م تحققت التغطية الكاملة لشمال البلاد، لكن جنوب البلاد لم تجر تغطيته بصورة كافية ومرضية، وقد تحدد الهدف الأول في المخطط الرباعي الأول في مضاعفة مدى الإذاعة، حتى تكون مسموعة في مجموع البلاد، وقد تطورت شبكة النقل والبث الإذاعي بإنجاز خمس محطات صحراوية أوتوماتيكية في غرداية والمنيعة وعين صالح وعين أميناس والأغواط، أما التلفزيون الذي لم يكن يتجاوز حجم بثه 5 ساعات تقريبا يوميا إلى غاية 1970م، فقد بلغ 7 ساعات عام 1977م، ومنذ 1975م أصبح الإنتاج الوطني يمثل حوالي 50٪ من حجم البث[3].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر سابق، ص ص 180-181.

[2] جهود، المصدر السابق، ص 255.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص ص 141-143.

وقد حدد الرئيس بومدين في تصريح موجه إلى الصحافيين في 8 ماي 1968م وظيفة أجهزة الإعلام المتمثلة في الأحبار والتبليغ بقصد ترقية مجمل المواطنين، أما المهمة الثانية هي المساهمة في التنمية الوطنية[1].

د-النشر والأدب: لقد سمح تأسيس الشركة الوطنية للطباعة والنشر في عام 1967م، وتغطية تمويلات الدولة المهمة للنفقات الأخرى غير تلك المتعلقة بالطباعة والتوزيع، بتسويق كتب بأسعار تتراوح ما بين 20-30 دج للكتاب، وبذلت الدولة الجهد المالي نفسه بالنسبة للكتب المستوردة ولخفض سعر المبيع في دور بيع الكتب وبلغت نسبة التخفيض 25٪ بالنسبة للكتب العلمية والثقافية[2].

وفي عام 1976م هدف تأسيس هيئة النشر الجامعي تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث، وحاولت هذه الهيئة تزويد جامعة في أوج تطورها بالكتب الوجيزة والمحاضرات والكتب الأساسية، وفي نفس الوقت تأمين نشر بعض أعلام البحث، وفي عام 1975م شيد مجمع صناعي ضخم للنشر في رغاية بالقرب من مدينة الجزائر، دخل في الخدمة عام 1978م، ورغم بناء هذا الصرح للطباعة والنشر، فإن معظم الكتاب الجزائريين ولا سيما الناطقين بالفرنسية، ينشرون كتبهم في الخارج، وخاصة في فرنسا، كما بقي هناك غياب شبه كامل للحياة الأدبية، ففي السبعينات اختفت المجلات مثل نوفمبر، أما فيما يخص الكتاب عامة فقد بذلت الدولة جهود كبيرة لتشجيع النشر والتأليف، كما أسقطت ضريبة بيع الكتاب باللغة الوطنية بموجب قرار متخذ في إطار

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 181.

[2] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 83.

قانون المالية لعام 1972، بدلا من 700,000 نسخة عام 1965، وفي عام 1976 توفرت الجزائر على حوالي 400 مكتبة موزعة على البلديات ودفتر الدوائر والولايات[1].

لقد حاول الرئيس هواري بومدين من خلال الأهداف التي سطرتها تحقيق التنمية والتطور الشاملين للثقافة، التي كانت تعاني من أوضاع جد مزرية، وبفضل جملة هذه الإصلاحات، تمكنت الثقافة في الجزائر بكل جوانبها أن ترقى إلى مستوى أحسن.

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص ص 151-156.

الخاتمـــة

بعد أحداث 19 جوان 1965م، سعى بومدين لبناء دولة جزائرية حديثة، قائمة على أسس ثورية صحيحة، لرد الاعتبار لها كدولة لها مكانتها في العالم، من خلال تنظيم أمورها الداخلية بدءا بتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية، والقضاء على المشاكل الاجتماعية من البطالة والأزمات التي اجتاحت جزائر ما بعد الاستقلال...

هي كلها أهداف سطرت من أجل بناء جزائر المستقبل، فالرئيس هواري بومدين استلم زمام الأمور في وقت كان المجتمع الجزائري بحاجة إلى إحداث تغييرات جذرية، وهذا ما أكدته الإستراتيجية التنموية التي جاء بها في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، لبناء الجزائر كأمة ذات سيادة واستقلال.

ومن خلال دراستنا للموضوع توصلنا للنتائج التالية:

– الدور الفعال لشخصية الرئيس هواري بومدين القيادية من خلال قدرته على التسيير والتخطيط العقلاني في إدارة شؤون البلاد، حيث أنه استغل الظروف الدولية لبناء الأمة الجزائرية.

– القضاء على النظام الرأسمالي، واستبداله بالنهج الإشتراكي الذي جاء نتيجة فشل نظام التسيير الذاتي، وكان النظام الإشتراكي يقوم على أسس كإحترام الدين الإسلامي، و المقومات العربية.

– القضاء على نظام الخوصصة من خلال جعل موارد ممتلكات الدولة الجزائرية ملكية جماعية وليست فردية.

– نجاح الثورة الصناعية في القضاء على بعض الأزمات الاجتماعية، كالبطالة والتي حاربها ببناء المصانع لتوفير مناصب الشغل,

– تحرر الاقتصاد الجزائري من رواسب الماضي الإستعماري بكفاءة شعبه، لا بتحكم الطارات الأجنبية فيه وهذا ما تجلى في القضاء على التبعية الأجنبية من خلال سلسلة التأميمات التي عرفتها الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين.

– نجاح سياسة الرئيس بومدين في المخططات الإنمائية، التي عملت على استرجاع أملاك الدولة وتأميم الموارد الطبيعية، إضافة إلى المصانع التي خلفها المستثمرون الأوروبيون، كما قام ببناء المصانع الكبرى ومركبات البترول والغاز.

– تطبيق الثورة الزراعية وتأميم الممتلكات العقارية من أصحاب العقارات الكبرى، وتوزيع الأراضي والعتاد الفلاحي على الفلاحين، تحت شعار "الأرض لمن يخدمها"، وهذا ما لاقى استحسان عند البعض، ورفضه البعض الآخر، بحجة الملكية الفردية للأراضي من عهد الاستعمار واعتبروا مضمون الثورة مجحف في حقهم باعتبار أنهم الملاك الأصليين للأراضي كونهم كانوا خماسة.

– بناء القرى الإشتراكية، بهدف نقل المدينة إلى الريف بغية القضاء على ظاهرة النزوح الريفي لربط الفلاح بأرضه، والعمل على تطويره لجعله عضو فعال في إطار تحقيق التنمية.

– الإهتمام بالثورة الصناعية على حساب الثورة الزراعية، هذا ما نتج عنه عزوف الشباب في البقاء في الأرياف بحثا عن مناصب الشغل ذات الربح السريع المتواجدة في المدينة.

– ظهرت في الجزائر بعد الاستقلال عدة فئات اجتماعية واجهها الرئيس هواري بومدين بتحقيق العدالة الإجتماعية كمبدأ لا رجعة فيه، من خلال القضاء على التمييز الطبقي وضرورة المساواة بين أفراد المجتمع.

– ساعدت المخططات الإنمائية في حل العديد من المشاكل الإجتماعية، التي خلفها الوجود الإستعماري واستمر صداها لفترة ما بعد الاستقلال، وكانت أهمها: أزمة السكن، البطالة، تدهور الأوضاع الصحية... و كرد على هذا قام الرئيس بومدين ببناء المنشآت السكنية، إضافة إلى بناء المصانع، والعمل على تطوير المنظومة الصحية... هذا وإصلاحات اجتماعية أخرى.

– توحيد المنظومة التربوية التعليمية، وإدخال إصلاحات جديدة في المؤسسات التربوية، وهذا ما تضمنته الثورة الثقافية، التي اهتمت بالعلم وعملت على تطويره كسلاح لكسب مكانة دولية في العالم من خلال القضاء على الجهل والأمية...هذا بتوفير كل الظروف التي تدعم هذا القرار من مؤسسات ومراكز تعليمية، استهدفت كل فئات المجتمع دون إستثناء.

– إدخال نظام التعريب في كل المؤسسات التربوية بهدف استرجاع اللغة الوطنية، التي عمل المستعمر الفرنسي على طمسها من خلال فرنسة المجتمع الجزائري، غير أن التعريب عرف عدة انتقادات، ورفض عند العديد من الفئات التي تبنت الثقافة الفرنسية، ا نظرا للإزدواجية اللغوية التي أصبح يعرفها المجتمع.

– اهتمام الرئيس هواري بومدين بالجانب الفني والأدبي للجزائر هذا بغية مواكبة تطورات العصر في تلك الفترة.

رغم المجهودات التي بذلها الرئيس هواري بومدين في سبيل بناء الدولة الجزائرية طيلة فترة حكمه، ألا أنه لم يصل للأهداف المرجوة، رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي ميزت المجتمع الجزائري في عهده، إلا أنه فشل لحد ما في التخلص من مخلفات الإستعمار الفرنسي التي سادت المجتمع الجزائري طيلة 132 سنة، ففترة حكم الرئيس هواري بومدين فترة غير كافية لمحو ماعايشه الشعب الجزائري، رغم هذه الصعوبات إلا أن الرئيس هواري بومدين إستطاع لحد ما من تحقيق التطور والرقي في المجتمع الجزائري.

الملاحـــق

الملحق رقم01: أعضاء الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال[1].

- نائب رئيس المجلس ← رابح بيطاط.
- وزير العدل حافظ الأختام ← عمار تومي.
- وزير الداخلية ← أحمد مدغري.
- وزير الدفاع الوطني← هواري بومدين.
- وزير الشؤون الخارجية ← محمد خميستي.
- وزير المالية ← أحمد فرنسيس.
- وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ← عمار أوزقان.
- وزير التجارة ← محمد خبزي.
- وزير إعادة البناء والأشغال العمومية والنقل ← أحمد بومنجل.
- وزير التصنيع والطاقة ← لعروسي خليفة.
- وزير العمل والشؤون الاجتماعية ← بشير بومعزة.
- وزير التربية الوطنية ← عبد الرحمان بن حميدة.
- وزير الصحة ← محمد الصغير نفاس.
- وزير البريد والاتصالات← موسى حساني.
- وزير قدماء المجاهدين وضحايا حرب التحرير ← محمد السعيد.
- وزير الشباب والرياضة ← عبد العزيز بوتفليقة.
- وزير الأوقاف ← أحمد توفيق المدني.
- وزير الإعلام ← محمد الحاج حمو.

[1] **عبد القادر يولسان، المرجع السابق، ص ص 27-28.**

الملحق رقم 02: مقتطفات من تصريح مجلس الثورة الذي بثته إذاعة الجزائر في 19 جوان 1965 والذي نشرته جريد "لوموند" الصادرة بتاريخ 20-21 جوان 1965 [1].

(...)أيها الشعب الكريم:

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والإحتياطات لضمان النظّام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

(...) ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الإقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، لا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة.

إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلاّ بتمسكنا بمعتقداتنا، واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمه الخلقية ومثله العليا، وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الإعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الإستقرار السياسي في ظل الأخوة المستردة، وتثبيت الحكم الثوري على أساس تقدير صحيح وسليم للمركزية الديمقراطية ولتشييد مجتمع اشتراكي حقيقي.

أيها الإخوة المواطنون:

إن الجزائر اليوم تقف على عتبة أهم مؤتمر دولي يمكن أن ينعقد في بلد من بلدان العالم الثالث، وإن السمعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة والتي جعلتها محظ أنظار العالم مما حدا بالدول الى أن تختارها مكانا لعقد المؤتمر الإفريقي الأسيوي، إن كل هذا لا ينسينا الثقة التي وضعتها في وطننا المفدى شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن الظروف الدولية مهما كانت طيبة، لا يمكن أن نسمح لشخص أن يستغلها لغاية فردية على حساب مصلحة الوطن العليا.

إن الصداقة الخالصة، والإحترام الأخوي الذي نحن مديونون به لهذه الشعوب ولقادتها تجعل من واجبنا أن نستنكر أمامها المؤامرات لميكيافيليته التي أحكم نسجها الديكتاتور الطاغية، وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدعم مثلنا العليا في التضامن والسلم. ولكن ليوسع سلطته الفردية ولاستعباد الضمير الوطني.

إن ابن بلة بعد أن رفع القناع عن الخداع والمغامرة، والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي خص به التاريخ كل المستبدين وسيفهم آنذاك أنه لاحق لأحد أن يهين الأمة، وأن يعتبر نبل الشعب غفلة وسذاجة، وسيفهم أنه لن يكون في امكان أي فرد أن يغتصب ـ بطرق فاسدة ـ الثقة السياسية التي يضعها فيه كبار الضيوف لتبرير خيانته العظمى.

إن بلدنا سيفي بجميع التزاماته بأمانة وإخلاص في الميدان الخارجي، وفي كل الميادين التي قطع فيها عهودا على نفسه أكثر من أي وقت مضى.

وإنا نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والنزوات الفردية، بل سيكون في المجال الخارجي صورة منعكسة لسياستنا الداخلية المتجهة نحو تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا. ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الشخصية ننسى أعمالنا الأساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء.

وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

[1] رشيد مصالي، المصدر السابق، ص ص 96-98.

الملحق رقم 03: صورة للرئيس هواري بومدين[1].

[1] هواري بومدين، المصدر السابق، ج 7، ص 01.

الملحق رقم 04[1]:

أَمْرٌ رَقْمُ 76 ـ 57 مُؤَرَّخٌ فِي 7 رَجَبٍ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 5 يُولْيُو سَنَةَ 1976 يَتَضَمَّنُ نَشْرَ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ

بِاسْمِ الشَّعْبِ

إِنَّ مَجْلِسَ الثَّوْرَةِ ،

- بِنَاءً عَلَى بَيَانِ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1965 ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرَيْنِ رَقْمِ 65 ـ 182 وَرَقْمِ 70 ـ 53 الْمُؤَرَّخَيْنِ فِي 11 رَبِيعٍ الْأَوَّلِ عَامَ 1385 الْمُوَافِقِ 10 يُولْيُو سَنَةَ 1965 و 18 جُمَادَى الْأُولَى عَامَ 1390 الْمُوَافِقِ 21 يُولْيُو سَنَةَ 1970 وَالْمُتَضَمِّنَيْنِ تَأْسِيسَ الْحُكُومَةِ ،
- وَبِنَاءً عَلَى الْخِطَابِ الرِّئَاسِيِّ لِيَوْمِ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1975 ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرِ رَقْمِ 75 ـ 69 الْمُؤَرَّخِ فِي 27 شَوَّالَ عَامَ 1395 الْمُوَافِقِ أَوَّلَ نُوفَمْبَرَ سَنَةَ 1975 وَالْمُتَضَمِّنِ إِحْدَاثَ اللَّجْنَةِ الثَّامِيَةِ لِلْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرِ رَقْمِ 76 ـ 51 الْمُؤَرَّخِ فِي 5 جُمَادَى الثَّانِيَةِ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 3 يُونْيُو سَنَةَ 1976 وَالْمُتَضَمِّنِ اسْتِدْعَاءَ هَيْئَةِ النَّاخِبِينَ وَتَنْظِيمَ الاسْتِفْتَاءِ حَوْلَ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ،
- وَبِنَاءً عَلَى الْمُوَافَقَةِ عَلَى مَشْرُوعِ الْمِيثَاقِ مِنْ قِبَلِ النَّدْوَةِ الْوَطَنِيَّةِ يَوْمَ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1976 ،
- وَبِنَاءً عَلَى مُوَافَقَةِ الشَّعْبِ عَلَى الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ الْمُقْتَرَحِ مِنْ طَرَفِ جَبْهَةِ التَّحْرِيرِ الْوَطَنِيِّ وَالْإِعْلَانِ الرَّسْمِيِّ لِلنَّتَائِجِ النِّهَائِيَّةِ لِاسْتِفْتَاءِ يَوْمِ 27 يُونْيُو سَنَةَ 1976 ،

يَأْمُرُ بِمَا يَلِي :

الْمَادَّةُ الْأُولَى : يَسْرِي مَفْعُولُ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ، الْآتِي نَصُّهُ ، ابْتِدَاءً مِنْ تَارِيخِ نَشْرِهِ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْأَسْمَى لِسِيَاسَةِ الْأُمَّةِ وَقَوَانِينِ الدَّوْلَةِ .

الْمَادَّةُ 2 : يُنْشَرُ هَذَا الْأَمْرُ فِي الْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ لِلْجُمْهُورِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الشَّعْبِيَّةِ .

وَحُرِّرَ بِالْجَزَائِرِ فِي 7 رَجَبٍ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 5 يُولْيُو سَنَةَ 1976 .

رئيس مجلس الثورة

هواري بومدين

[1] الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 01.

الملحق رقم 05: صورة لمصنع الحجار الذي كان من أقوى المنشآت في ميدان تذويب الصلب وصناعة الأنابيب الملولبة في العالم (19 جويلية 1969) [1].

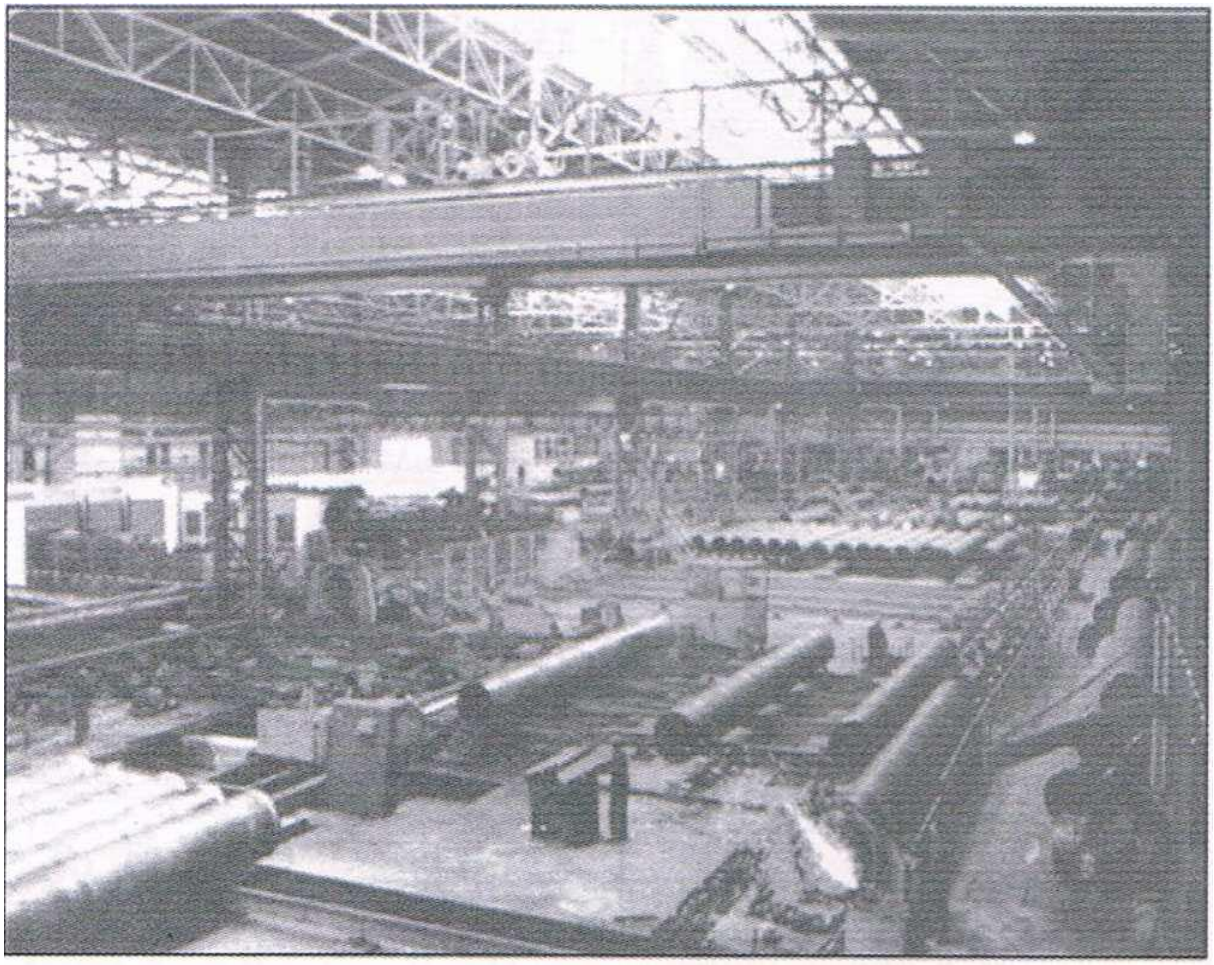

[1]عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 101.

الملحق رقم 06: صورة للرئيس هواري بومدين يقدم شهادة الاستفادة من الثورة الزراعية لأحد الفلاحين[1].

[1]عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 146.

الملحق رقم 07: مضمون الثورة الزراعية[1]:

1- تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية بحيث تأمم الأراضي والنخيل وتلق بهذا الصندوق على أساس ثلاثة أوضاع:

أ- **التغيب عن الأرض:** ينبغي على الثورة الزراعية القضاء على كافة أشكال التغيب عن الأرض، فهذا الوضع يرجع إلى إهمال الأراضي واستثمارها الناقص وانطلاقا من مبدأ "الأرض لمن يخدمها" يعد متغيبا كل مالك لا يستغل أرضه شخصيا، وعليه تأمم أراضي المالكين المتغيبين وتستغل من طرف العمال الموجودين فيها والفلاحين الذين لا يملكون الأرض، ويعيشون في نفس البلدية أو الناحية، ولا تطبق هذه القاعدة على ثلاث حالات:

• حالة الملكية لمساحة صغيرة جدا، لا تتجاوز 5 هكتارات.

• حالة اضطرار بعض الملاكين لترك أراضيهم على إثر الحرب.

• حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض (الشيوخ العجزة، النساء، الأيتام الصغار).

ب- إلغاء الملكية الواسعة: يقصد بهذا تحديد الملكية الواسعة بإزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي، فتجديد هذه الملكيات تمكن من استخدام طاقات العمل لعائلة واحدة، بجعل المالك مضطرا لاستغلال أرضه لأقصى حد واستثمارها في كل الظروف، وتحدد مساحات الأراضي تبعا للأوضاع الطبيعية للأراضي والإمكانيات التي تتغير من منطقة إلى أخرى.

ج- أراضي الجماعات العمومية والخاصة: إن نقصان الأراضي بالنسبة لعدد الفلاحين الذين لا يملكون الأرض أو يملكون القليل منها، يجعل من الضروري استثمار أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، واستغلالها بشكل كثيف، وكذلك استثمار كل أرض لا مالك لها بصفة عامة.

2- تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية: ويتم ذلك وفقا لشروط وأهمها:

أ- **اختيار المستحقين:** يجب على الفلاح الذي سيعمل في الأراضي أن يكون له أهلية بدنية لاستغلالها ومنح الأرض للفلاح الذي يملكها على درجة ناقصة أي يفتقر لأرض كافية.

ب– طريقة تخصيص الأراضي: يكون تخصيص الأراضي لفائدة مجموعة من الفلاحين بقصد قيامهم بالاستغلال في إطار تعاونية أما التخصيص على شكل قطع منفردة فلا يعمل به.

ج– حقوق والتزامات المستحقين: ينتفع المستحقون من المساعدة والعون التقني والمالي بقصد تسهيل تنصيبهم على الأراضي التي تخصص لهم، أما التزامات المستحقون فهي خدمة أرضهم شخصيا واستثمارها في إطار التوجيهات المقررة في المخطط الوطني والمشاركة في الأشغال ذات المصالح الجماعية.

(1) **الثورة الزراعية، المصدر السابق، ص 70–101.**

القائمة

البيبليوغرافية

أولا: المـــــصادر.

أ- الوثائق:

- بومدين هواري، خطب الرئيس بومدين، 19 جوان 1965م-4 جويلية 1967م، ج1، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر.

- بومدين هواري، خطب الرئيس بومدين، 2 جانفي 1975م-23 ديسمبر1975م، ج6، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر.

- بومدين هواري، خطب الرئيس بومدين، 2 جويلية 1970م-الفاتح ماي 1972م، ج4، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1972م.

- بومدين هواري، خطب الرئيس بومدين، 2 جويلية 1973م-3 ديسمبر1974م، ج5، ف2، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر.

- بومدين هواري، خطب الرئيس بومدين، 5 ماي 1972م-19 جوان 1973م، ج5، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر.

- بومدين هواري، خطب الرئيس بومدين، 1 جانفي1976م-18 ديسمبر 1976م،ج7، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر.

- الثورة الزراعية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976م.

- جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، (د-ت).

- الميثاق الوطني 1976م، المعهد التربوي الوطني، الجزائر.

ب- الكـــتب:

- الإبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري 1932-1965، ج1، دار القصبة للنشر الجزائري، الجزائر، 2006-2007م.

- الخولي لطفي، من الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر، 1975م.

- بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقية ايفيان، (ترجمة: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

- ستورا بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م، (ترجمة: صباح حمدوج)، وزارة الثقافة، المكتبة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م.

- عميمور محي الدين ، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط3، دار موفم للنشر، الجزائر، 2000م.

- مصالي رشيد، هواري بومدين الرجل اللغز، (ترجمة: فاطمة الزهراء قشي ومحمد الأخضر الصبحي)، دار الهدى، الجزائر، (د-ت).

ثانيا: المراجع.

أ- الكتب:

- أبو زكرياء يحيى، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للنشر والتوزيع، (د-ب)، 2007م.

- بركات أنيسة، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، (د-ت).

- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

- بومايدة عمار، بومدين و الآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، (تقديم: عبد الحميد مهري)، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، (مراجعة: خليل أحمد خليل)، دار الحديث للنشر والتوزيع، لبنان، 1981م.

- حجيج علي، مفتاح سعيدة، المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1251-1420هـ-الموافق لـ 1830-1999م، مؤسسة كنوز الحكمة، 2011م.

- دبلة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، 2004م.

- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1987م.

- الزبيري محمد العربي، الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982م، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986م.

- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م.

- زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009م.

- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962م، (ترجمة: مختار عالم)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

- الصديق محمد الصالح، أعلام من المغرب العربي، ج3، دار موفم، الجزائر، 2007م.

- عدالة رابح، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013م.

- العمامرة محمد بن بشير، هواري بومدين الرجل القائد 1932-1978م، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997م.

- فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل دولة، نوفمبر1954م، الجزائر، 2004م.

- لونيسي رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011م.

- لونيسي رابح، هواري بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، الجزائر، 2004م.

- محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

- مطمر محمد العيد، الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003م.

- هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م، (ترجمة: الصادق عماري، أمال فلاح، مراجعة: مصطفى ماصي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م.

- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د-ت).

- وطبان عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري، ماضيه وحاضره، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 2007م.

- يولسان عبد القادر، الحكومات الجزائرية 1962-2006م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

ب- الدوريات:

- استخبار، الذكرى الخمسون لمتحف السينما الجزائري، ذاكرة وحياة شاشة، أجندة شهرية لوزارة الثقافة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، فيفري 2015م.

- بن الشيخ عصام، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971م، دراسة للسياقة والمضامين والدلالات، دفاتر السياسة والقانون، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2012م.

- السامرائي إبراهيم، التعريب والعربية في الجزائر بين واقع قديم ورؤية مستقبلة، مجلة المستقبل العربي، (مجلة شهرية)، العدد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، جانفي1981م.

- نازلي معوض، الشخصية العربية للجزائر من الثقافة الفرنسية والسياسة الثقافية العربية، مجلة المستقبل، (مجلة شهرية)، العدد 17، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، جويلية 1980م.

ج- الجرائد:

- ل/ حسينة ، تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال، جريدة المساء، الجزائر، يوم 5-7-2012م.

د- الأطروحات الجامعية:

- بودربوع صبرينة، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي في الجزائر، المرحلة البومدينية نموذجا 1965-1978، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (غير منشورة)، (إشراف: عبد الكريم بوصفصاف)، قسم التاريخ التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012م.

- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (غير منشورة)، (إشراف: محمد سليم قلالة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008م.

- الكنز لبنى، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية بمؤسسة السوناطراك بسكيكدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، (غير منشورة)، (إشراف: يوسف سعدون)، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008-2009م.

- مطمر محمد العيد، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع المحلي، هواري بومدين نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، (إشراف: أحمد لعمى)، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004-2005م.

- معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1985-1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (غير منشورة)، (إشراف: عبد الكريم بوصفصاف)، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005م.

فـهرس

الموضوعـات

- **شكر وعرفان.**
- **إهداء.**
- **المختصرات.**
- **المقدمة**.....**1-5**
- **الفصل التمهيدي: الجزائر مابين 1962-1965**.....**7-23**

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.....**8-12**

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.....**13-19**

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.....**20 -23**

- **الفصل الأول: التوجه الإشتراكي للجزائر 1965-1978**.....**25-50**

المبحث الأول: سياسة بومدين الاقتصادية.....**25-28**

المبحث الثاني: الثورة الصناعية.....**29-38**

1- المخطط الثلاثي1967_1969.....**31-32**

2- المخطط الرباعي الأول.....**32-35**

3- المخطط الرباعي الثاني.....**35-39**

المبحث الثالث: الثورة الزراعية.....**40-48**

1- مراحل تطبيق الثورة الزراعية.....**44-46**

2- أهداف الثورة الزراعية.....**46-48**

3- نتائج الثورة الزراعية.....**48-50**

الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية للجزائر 1965-1978.....**52-65**

المبحث الأول: البنية الاجتماعية في الجزائر.....**52-54**

المبحث الثاني: الأزمات الاجتماعية في الجزائر.....**55-57**

المبحث الثالث: اصلاحات بومدين الاجتماعية.....**58-65**

الفصل الثالث: النهضة الثقافية في الجزائر 1965-1978..... 67-88

المبحث الأول: النهضة الثقافية.....**67-70**

المبحث الثاني: التعليم والتعريب.....**71-83**

1- التعليم.....**71-76**

2- التعريب.....**77-83**

المبحث الثالث:الثقافة الفنية والأدبية..... **84-88**

1- السينما.....**84-85**

2-المسرح.....**85**

3- الاذاعة والتلفزيون.....**86-87**

4- النشر والأدب.....**87-88**

- **خاتمـــة**.....**90-92**

- **الملاحق**.....**94-102**

- **القائمة البيبليوغرافية**..... **104-109**

- **فهرس الموضوعات**.....**111-112**